



جامعة جنوب الوادي

كلية التربية بقنا

قسم الفلسفة وعلم الاجتماع

بناء المجتمع والنظم الاجتماعية

إعداد

دكتور / محمود محمد الضمراني

أستاذ المقرر

دكتورة / زينب جاد الرب عبد الوهاب

العام الجامعي

2023 2022

بيانات الكتاب

الكلية: كلية التربية بقنا.

الفرقة: الثانية.

التخصص: بناء المجتمع والنظم الاجتماعية.

تاريخ النشر: 2021-2022

عدد الصفحات: 137 صفحة

المؤلف: دكتور / محمود محمد الضمراني.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	الفصل الأول نشأة وتطور فكرة البناء الاجتماعي
13	أولاً: مونتنسكيو والبناء الاجتماعي.
13	ثانياً: هربرت سبنسر والبناء الاجتماعي.
15	ثالثاً: بارسونز والبناء الاجتماعي.
18	رابعاً: رادكليف بروان والبناء الاجتماعي.
21	الفصل الثاني البناء الاجتماعي والانثروبولوجيا
27	الفصل الثالث التدرج الاجتماعي
29	أولاً: تعريف التدرج الاجتماعي.
31	ثانياً: نظريات التدرج الاجتماعي.
36	ثالثاً: قياس التدرج الاجتماعي.
39	الفصل الرابع الحراج الاجتماعي
42	أولاً: المقصود بالحراك الاجتماعي.
43	ثانياً: أنواع الحراك الاجتماعي.
47	ثالثاً: الحراك والتغير الاجتماعي.
48	رابعاً: التعليم والحراك الاجتماعي.
49	خامساً: المهنة والحراك الاجتماعي.
50	سادساً: طرق الحراك الاجتماعي.
53	الفصل الخامس النظم الاجتماعية والمجتمع
56	أولاً: النظام الاقتصادي.
56	ثانياً: النظام السياسي.

الصفحة	الموضوع
57	ثالثاً: النظام الدينى.
58	رابعاً: النظام التعليمى.
59	خامساً: النظام الصحى.
	سادساً: النظام الترويحى.
61	الفصل السادس النظام الأسرى
65	أولاً: مفهوم الأسرة.
69	ثانياً: أنماط الأسرة.
70	ثالثاً: وظائف الأسرة.
75	الفصل السابع حجم الأسرة
77	أولاً: الحجم الأمثل للأسرة.
81	ثانياً: التغير فى حجم الأسرة.
82	ثالثاً: حجم الأسرة والتزام.
85	رابعاً: حجم الأسرة والعلاقات الأسرية.
88	خامساً: حجم الأسرة والمكانة الاجتماعية.
90	سادساً: حجم الأسرة والتصنيع.
92	سابعاً: حجم الأسرة وعمالة المرأة.
93	ثامناً: حجم الأسرة والذكاء.
100	تاسعاً: حجم الأسرة والتعليم.
105	الفصل الثامن نظام الزواج
107	أولاً: طرق الزواج.
112	ثانياً: أشكال الزواج.
115	ثالثاً: قيود الزوج.
119	الفصل التاسع تعنى القرابة

الصفحة	الموضوع
121	أولاً: شروط الروابط القرابية.
124	ثانياً: أسس التصنيف القرابي.
126	ثالثاً: تطور القرابة فى الأسرة.
131	رابعاً: البناء الاجتماعى القبلى.
135	خامساً: التغير الاجتماعى فى النظام القرابى.

الفصل الأول نشأة وتطور فكرة البناء الاجتماعي

أولاً: مونتسكيو والبناء الاجتماعي.

ثانياً: هربرت سبنسر والبناء الاجتماعي.

ثالثاً: بارسونز والبناء الاجتماعي.

رابعاً: رادكليف بروان والبناء الاجتماعي.

الفصل الأول

نشأة وتطور فكرة البناء الاجتماعي

لقد كان علماء الاجتماع، يناقشون الظواهر الاجتماعية بطريقة فلسفية كثيراً ما كانت تبعدنا عن واقع الحياة الاجتماعية نفسها إلا في الأحوال القليلة التي كانوا يستشهدون فيها ببعض أحداث الحياة لتأييد نظرياتهم وتأملاتهم.

وعندما بدأوا يحاولون تخلص العلم من المناقشات والجدليات النظرية ويوجهون اهتمامهم إلى الواقع الاجتماعي، فقد اقتصر بعضهم على دراسة المشكلات الاجتماعية مثل الطلاق أو البطالة أو جناح الأحداث أو زيادة السكان، على أمل الوصول إلى حلول لهذه المشكلات، وقد اكتفوا بدراسة أحد النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع مثل نظام الزواج أو نظام الملكية في حد ذاته بعد أن اقتطعوه تعسفاً من بقية الحياة وبذلك لم يدرسوه في كل أبعاده الاجتماعية.

كما كان بعض العلماء أيضاً يهتمون بوجه خاص بدراسة تاريخ النظم الاجتماعية وتطورها خلال التاريخ، واضطربهم ذلك في كثير من الأحيان إلى الالتجاء إلى الظن والتخمين في دراساتهم لتلك النظم. كما فعل عدد كبير من علماء القرن التاسع عشر حين ذهبوا إلى أن نظام الزواج نشأ من الإباحية الجنسية التي زعموا أن الإنسانية مرت بها، دون أن يكون هناك في حقيقة الأمر ما يؤيد هذا الزعم أو يسنده، ووقعوا بذلك في خطأ الاعتماد على ما يعرف باسم التاريخ الظني أو التاريخ التخميني.

فلما ظهرت الدعوة الجديدة إلى ضرورة الاهتمام بدراسة المجتمع ككل، والإلمام بكل نظمه الاجتماعية ووجوب دراسة أي نظام منها في علاقته ببقية النظم الأخرى على أساس أن النظم السائدة في أي مجتمع من المجتمعات تؤثر أحدها في الأخرى ويتأثر بها، وظهرت بالضرورة فكرة البناء الاجتماعي وأفلحت في أن تسيطر إلى حد كبير على الفكر الاجتماعي الانثروبولوجي الحديث.

ويعتبر مفهوم "البناء الاجتماعي" من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية الحديثة بعامتها والدراسات الأنثروبولوجية بخاصة. وقد ظهرت أهميته نتيجة لاتجاه كثير من علماء الاجتماع

والانثروبولوجيا منذ أوائل القرن العشرين إلى الدراسات الحقلية التي يقومون بها في مجتمعات صغيرة الحجم وقليلة السكان نسبياً كوسيلة لفهم المجتمع الإنساني في عمومها، فقد لاحظ هؤلاء العلماء أثناء دراستهم لتلك المجتمعات الصغيرة التفاعل القائم بين مختلف نظمها الاجتماعية، على أساس أن الحياة الاجتماعية، في أي مجتمع، عبارة عن نسيج متماسك متشابك من العلاقات المتداخلة، وبذلك أخذ مفهوم البناء الاجتماعي يفرض نفسه بشكل واضح على معظم الدراسات الحديثة بعد أن كان مجرد فكرة غامضة تراود عقول بعض الكتاب في القرن الثامن عشر، وفيما يلي سوف نعرض لبعض العلماء الذين ساهموا في تطور فكرة البناء الاجتماعي وذلك على النحو التالي:

أولاً: - مونتسكيو: البناء الاجتماعي

الواقع أن جذور فكرة البناء الاجتماعي تمتد إلى منتصف القرن الثامن عشر وبخاصة في كتابات مونتسكيو التي أرست أسس علم الاجتماع المقارن ومهدت لظهور فكرة النسق الاجتماعي الكلي التي يتكلم عنها كثير من العلماء المحدثين.

فقد كان مونتسكيو يعتقد أن كل ظواهر الحياة الاجتماعية تؤلف وحدة متماسكة منسجمة رغم ما بينها من تفاوت واختلاف، وأن ثمة علاقات تساند واعتماد متبادلين بين هذه الظواهر المختلفة، ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في كتابته "روح القوانين" (1748) حيث يبين أنه لا يمكن فهم القانون الدولي أن الدستوري أو الجنائي أو المدني في أي مجتمع من المجتمعات إلا في ضوء العلاقة بين الظاهرة بظاهرة أخرى، هذا من ناحية، وعلاقتها كلها بالتركيب السياسي والحياة الاقتصادية والدين والمناخ وحجم السكان والعادات وقواعد العرف بل وأمزجة الناس من الناحية الأخرى، وهذا في جوهره هو مضمون "البناء الاجتماعي" كما يستخدم الآن.

ثانياً: هيرت سبنسر والبناء الاجتماعي:

لقد ظهرت فكرة البناء الاجتماعي نفسها بدرجات متفاوتة من القوة أو الضعف عند كثير من علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أمثال سان سيمون وأوجست كونت ولويس مورجان وماكلينان، ولكنها ظهرت بصورة واضحة وبشكل علمي في

كتابات العالم البريطاني هربرت سبنسر وبخاصة في مجال تشبيهه المجتمع بالكائن العضوي.

فقد ساعدت هذه المماثلة على نشر وترويج استخدام فكرتي "البناء" و "الوظيفة" في الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية التي ظهرت فيما بعد، وكان سبنسر "يؤكد دائما على ضرورة وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، وأن الغاية التي يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرارية في الوجود.

فنظرة سبنسر إلى المجتمع ككائن عضوي Organism يشبه الجسم الحي في كل نواحية وخصائصه ومقوماته ووظائفه وأنه يتطور مثلما تتطور الكائنات العضوية أو الكائنات الحية الأخرى، تعنى في الحقيقة أن سبنسر يتصور المجتمع جزءا من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه، ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك، ومع هذا كله فلم يحاول سبنسر أن يضع لنا تعريفا واضحا لكلمة "البناء".

وقد وصلت الفكرة إلى ذروتها في تفكير العالم الفرنسي إميل دوركايم وبخاصة في معالجة موضوع "الحقائق الاجتماعية" التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على أن تفرض نفسها فرضا على المجتمع. فأفراد المجتمع عنده يعيشون في نفس الإطار من النظم القانونية والسياسية والاقتصادية، وكل هذه الأشياء تؤلف بناء له درجة معينة من الثبات والاستقرار، بمعنى أنه يستمر في الوجود فترات طويلة من الزمن يحتفظ خلالها بأهم مقوماته التي تنتقل من جيل إلى جيل، أما الفرد فإنه يمر فقط خلال ذلك البناء الذي يجد نفسه فيه. فالبناء لم يولد معه ولن يموت بموته.

ثالثاً: بارسونز والبناء الاجتماعي:

ولقد خرج تالكوت بارسونز من دراسته لموضوع البناء الاجتماعي بنظرية أطلق عليها نظرية البناء الوظيفي حيث يرى بارسونز في نظريته أن الفرد وحدة أى نسق اجتماعي وذلك بصفته وحدة عاملة مستقلة لها كل الصفات التي تجعله يجاهد نحو تحقيق أهداف معينة، والتفاعل عاطفياً أو شعورياً مع الأشياء والحوادث، كما أنه على دراية وفهم للمواقف التي يوجد فيها ولأهدافه ونفسه.

ويواصل بارسونز عرض نظريته بقوله: ولا يكتفى فى تحليلنا لتركيب النسق الاجتماعى أن نحلل كل وحدة من أجزائه بطريقة نفسيه مستقلة من ناحية شخصية والقيم التى توجهها، وإنما يجب فى هذه الحالة أن نلجأ إلى التحليل الوظيفى لكل المركب الذى ينشأ من تفاعل الوحدات، بل إننا لو استبعدنا العلاقات الاجتماعية فإن هناك عناصر كثيرة تؤثر على الفعل نفسه كالظروف التى تحيط به والظروف اللازمة لى تتمكن مجموعة من الأفراد لى تعمل كوحدة متكاملة.

هذا ولا يمكن إشباع الحاجات الوظيفة سواء كان مصدرها بيولوجيا أم حضارياً اجتماعياً أم فردياً إلا عن طريق عمليات يقوم بها الفرد، فالحاجة إلى الأكل حاجة بيولوجية، ولكن العملية الإنسانية لإنتاج الطعام والاختلاف فى العادات الاجتماعية التى تتعلق باستساغته واستهلاكه لا تحددها أية ناحية بيولوجية وإنما هى ظواهر اجتماعية (تخضع للمجتمع) وعلى ذلك فمصدر هذه الحاجات لا يهمننا إلا من ناحية تأثيره فى النسق الاجتماعى وتوجيهه نحو حدث معين.

وإن فالببناء الاجتماعى هو مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات النموذجية بين الوحدات، ولما كانت وحدة النسق الاجتماعى هى الفرد فى قيامه بحدث معين، أصبح البناء الاجتماعى عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد، ويتميز بناء النسق لأى حدث اجتماعى بأن الفرد فى معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الحدث ككل.

وإذا أطلقنا اصطلاح دور Role على وحدة النسق للعلاقات الاجتماعية، أمكننا أن نصوغ تعريف البناء الاجتماعى، بأنه نسق من العلاقات النموذجية للأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها ببعض الآخر.

والدور هنا هو الصلة التى تربط النسق الفرعى وهو الفردة كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبناء الاجتماعى، والدور نفسه يتميز بمظهرين أحدهما معيارى والآخر تلقائى أو تطوعى، فمن وجهة نظر القائم بالدور يتحدد هذا الدور على أساس ما يتوقعه منه أفراد الجماعة، وفق التقاليد الاجتماعية السائدة ولهذه الناحية بين أفراد

الجماعة أهميتها فى وضع الفرد القائم بالدور لأن هناك من النتائج ما يترتب على مدى تحقيقه لدوره من وجهة نظر أفراد الجماعة، فهو إما أن ينال تقديراً ومكافأة، وإما إن يقابل بالغضب والعقاب، وهذه الناحية المعيارية هي التي تحدد التصرف المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار معينة.

أما العامل الشخصى وهو هنا تلقائى تطوعى فيتمثل فى الدوافع الشخصية عند الفرد نفسه، والتي يعمل بها على تكامل شخصيته عن طريق أدائه لدوره بحسب ما تتوقعه منه الجماعة، دون نظر إلى أى ثواب أو عقاب.

ويتشرب الفرد خلال قيامه بدوره المثل والقيم السائدة فى جماعته ويتفاوت الأفراد فى مدى تشربهم لمثل هذه المثل والقيم السائدة فى الجماعة، ولهذا قوتها التي تؤثر فى سلوكه.

وبناء على وجهة النظر هذه يبدو المظهر الأساسى للبناء الاجتماعى فى النواحي النموذجية المتوقعة والتي تعرف التصرف المناسب للأفراد الذين يقومون بأدوار معينة، وتعمل على تحقيق هذه التوقعات الدوافع الشخصية للفرد نفسه نحو تكوين شخصيته وتماسكها، بالإضافة إلى ما يتوقعه من جزاء الآخرين له، وهذا النسق من التصرفات النموذجية المتوقعة يحتل مكانه فى النسق الاجتماعى الكلى، وتكون له على هذا الأساس شرعيته، وهو ما يطلق عليه النظام.

وهكذا تدرج بناء تالكوت بارسونز فى تحليله للبناء الاجتماعى حتى انتهى فى النهاية إلى تحديد مفهوم معين للبناء الاجتماعى، كما أنه انتهى بتوضيح الصلة التي تربط البناء الاجتماعى بالنظام الاجتماعى.

رابعاً: راد كليف براون والبناء الاجتماعى:

ومن الجدير بالذكر أن محاضرة راد كليف براون تعتبر نقطة تحول كبير فى تاريخ استخدام مفهوم البناء الاجتماعى، كما كانت عاملاً أساسياً فى انتشار استخدام الكلمة فى الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية بما أثارته من جدل ومناقشات طويلة وعنيفة.

حيث يرى راد كليف براون أن كلمة "بناء"، تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين "الأجزاء" التي تدخل في تكوين "الكل" الذي نسميه "بناء" وعلى هذا الأساس يكون للمقطوعة الموسيقية "بناء" وللجملة "بناء"، وللبنية أيضاً "بناء"، وذلك لأن ثمة علاقات وروابط معينة تقوم بين هذه "الأجزاء" التي تؤلف "الكل" وتجعل منه "بناء" متماسكا ومتمايزا.

وبمقتضى هذا الفهم تكون "الوحدات الجزئية" الداخلة في تكوين "البناء الاجتماعي" هي "الأشخاص"، أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية، وهذه نقطة جوهرية في نظرية راد كليف براون، لأن الإنسان كفرد لا يعتبر جزءاً مكوناً في البناء، فالمهم هنا هم أعضاء المجتمع من حيث هم "أشخاص Persons" وليس من حيث هم "أفراد Individuals" والفرقة بين "الشخص" و "الفرد" تفرقة هامة في هذا الصدد.

حيث يمكن النظر إلى كل إنسان يعيش في مجتمع من ناحيتين: من حيث هو فرد ومن حيث هو شخص، فهو كفرد عبارة عن كائن عضوي بيولوجي، أي مجموعة هائلة من الجزئيات التي تنظم في بناء مركب تجري في داخله- ما دام حيا- أفعال وأوجاع وعمليات وتغيرات فسيولوجية وسيكولوجية. ومن هنا كان الإنسان- كفرد- يتخذ موضوعا لدراسة علماء الفسيولوجيا والسيكولوجيا.

أما الإنسان- كشخص- فإنه عبارة عن مجموعة من العلاقات الاجتماعية: فهو مواطن انجليزي مثلا، وهو زوج وأب ويمارس مهنة معينة، وهو عضو في جماعة معينة ويدل بصوته في دائرة انتخابية بالذات، وهو عضو في نقابة ومن أنصار حزب العمال مثلا.

وهكذا. ويمكن أن نلاحظ أن كلا من هذه الأوصاف تشير إلى علاقة اجتماعية محددة أو إلى مكان معين في البناء الاجتماعي.. ونحن لا نستطيع أن ندرس الأشخاص إلا في حدود البناء الاجتماعي، كما أننا لا نستطيع أن ندرس البناء الاجتماعي إلا بالإشارة إلى الأشخاص الذين هم وحدات في ذلك البناء، وسواء أكان البناء الاجتماعي يتألف من وحدات هي "الأشخاص" أو "الزمر

الاجتماعية" التي تتألف بدورها من أشخاص، فالشئ المهم فى دراسة البناء الاجتماعى هو دراسة العلاقات والروابط الاجتماعية المتبادلة التى تقوم بين هؤلاء الأشخاص أو تلك الزمر الاجتماعية.

ولا يزال مفهوم "البناء الاجتماعى" يعانى كثيراً من الإبهام والغموض على الرغم من انتشار استعماله فى الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية السوسولوجية" الحديثة، ومع ذلك فلم يتفق العلماء حتى الآن على تعريف واحد "للبناء الاجتماعى"، والواقع أن اللفظ يستخدم- ككثير من مصطلحات علم الاجتماع- بمعانى كثيرة مختلفة وأن تكن هناك بعض عناصر أساسية يكاد يجمع عليها معظم هؤلاء العلماء وبخاصة الذين يهتمون منهم بالدراسات الحقلية فى المجتمعات المحلية الصغيرة التى يسهل فيها تحديد ملامح البناء الاجتماعى والتعرف على عناصره المكونة.

الفصل الثانی
البناء الاجتماعی والأنتروبولوجیا

الفصل الثانى

البناء الاجتماعى والأنثروبولوجيا

وليس من شك فى أن الفضل الأول فى انتشار مفهوم البناء الاجتماعى يرجع إلى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة فى بريطانيا، ويرجع ذلك إلى طبيعة الانثروبولوجيا ذاتها كعلم، وطبيعة المجتمعات التى يهتم هؤلاء العلماء بدراستها.

فقد كانت الأنثروبولوجيا فى أول نشأتها تهتم بدراسة أنماط الحياة البسيطة الساذجة فى المجتمعات المختلفة، وكذلك دراسة المجتمعات المحلية المحدودة المساحة والسكان كالكثيرة والقبلية وما إليها، وحتى بعد أن تطورت الأبحاث الانثروبولوجية ووسع العلم من ميدان دراسته حتى شملت أنماط الحياة الأكثر تعقداً فإنها ظلت محتفظة بأسلوبها التقليدى الذى يتمثل فى الاهتمام بدراسة المجتمعات الصغيرة مثل المدينة الصغيرة أو المتجر أو المصنع، وهذه كلها مجتمعات يمكن بسهولة تحديد ملامحها الاجتماعية والإحاطة بكل ما فيها من نظم وعلاقات والتعرف على وظيفة كل منها فى الحياة الاجتماعية ككل.

وذلك بعكس الدراسات التى يقوم بها بعض علماء الاجتماع أحياناً ويجرونها على مستوى الدولة أو مستوى إحدى القارات أو حتى على مستوى العالم كله، ويحاولون فيها مقارنة بعض الظواهر الاجتماعية فى عدد كبير من المجتمعات المتفرقة التى تنتمى إلى أنماط ومستويات حضارية وثقافية متفاوتة.

ولقد كان لاتجاه العلماء البريطانيين الأوائل إلى دراسة المجتمعات التقليدية بأفريقيا بالذات أثره الذى لا ينكر فى تبلور فكرة البناء الاجتماعى. ذلك أن القبيلة هناك تؤلف وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية متكاملة، بل إنها تكاد تكون مجتمعا مغلقاً على نفسه ولا يتصل اتصالاً ثقافياً بالعالم الخارجى ولا حتى بالقبائل المجاورة التى تنتمى إلى نفس مجموعتها السلالية إلا فى أضيق الحدود.

ويختلف هذا الاتجاه اختلافاً شديداً عن الاتجاه الذى يسود الدراسات الانثروبولوجية فى أمريكا، إذ يهتم العلماء هناك بدراسة الثقافة أكثر مما يهتمون بدراسة البناء الاجتماعى. ويبدو أن هذا

الاتجاه متأثر إلى حد كبير بالبداية الأولى للأنثروبولوجيا هناك، فحين ظهرت الأنثروبولوجيا كعلم مستقل في أمريكا نتيجة لاهتمام علماء القرن التاسع عشر بالمجتمعات البدائية، كان من الطبيعي أن يتجه هؤلاء العلماء إلى مجتمعات الهنود الحمر التي تتميز عن المجتمعات القبلية في أفريقيا بأنها مجتمعات مجزأة وغير متماسكة نظراً لتبعثر الهنود الحمر في سهول أمريكا وتداخل قبائلهم بعضها في بعض مما يجعل دراسة ثقافتها أسهل بكثير جداً من دراسة أبنيتها الاجتماعية.

وقد ظل هذا الاتجاه مسيطراً حتى الآن على الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية في أمريكا على الرغم من ازدياد الاتجاه- وبخاصة بين العلماء الشبان- إلى دراسة البناء الاجتماعي.

والاختلاف بين هذين الاتجاهين، أى الاتجاه نحو دراسة البناء الاجتماعي والاتجاه نحو دراسة الثقافة، ليس مجرد اختلاف بسيط، بل هو فى الحقيقة اختلاف جوهري ترتب عليه نتائج عميقة فمن ناحية، نجد أن الاقتصار على دراسة ملامح الثقافة فى إطلاقها وعمومها معناه الاكتفاء فى آخر الأمر بدراسة العادات والعرف والتقاليد وتصرفات الناس وأفعالهم وطرائق سلوكهم كما تشاهد أو تمارس فى الحياة اليومية والاقتصار على وصفها وسردها.

وذلك بعكس الحال فى الدراسات التى تهتم بالبناء الاجتماعي، إذ يهتم الباحث فيها ليس بدراسة العادات والتقاليد وما إليها فى حد ذاتها، وإنما يهتم فى المحل الأول بتحليل "العلاقات" القائمة بين الناس فى ذلك المجتمع بالذات.

صحيح إن الباحث الاجتماعي أو الأنثروبولوجي الذى يتجه اتجاهاً "بنائياً" يعتمد بالضرورة فى تحليلاته على تلك العادات والتقاليد وطرائق السلوك التى تصدر عن الأفراد فى حياتهم اليومية، ولكنه لا يقف عند حد تسجيل ووصف هذه الأحداث أو "الظواهر الثقافية" وإنما يتخذ منها العناصر البسيطة الأولية التى يبنى عليها تحليلاته للعلاقات الاجتماعية التى تتبلور فيما نسميه بالنظم الاجتماعية **Social Institutions** كالنظام الاقتصادي والنظام القرابي والنظام السياسي والنظام الدينى وما إليها. ومن هنا كانت "الدراسات البنائية" تقوم على أساس من التجريد لا يتوفر فى "الدراسات الثقافية".

ومن الناحية الأخرى، فإن "الدراسات الثقافية" في معالجتها للعادات وقواعد العرف والتقاليد تحاول في العادة ردها إلى أصولها الأولى، وتعتمد في ذلك على التأويلات التاريخية أو السيكولوجية، وذلك بعكس "الدراسات البنائية" التي تنفر نفورا شديدا من الالتجاء في تفسيراتها إلى غير علم الاجتماع ولا تعتمد على غير التصورات الاجتماعية، أي أنها تميل إلى تفسير الظواهر والعلاقات والنظم الاجتماعية في ألفاظ وحدود اجتماعية خالصة.

وليس من شك في أن معرفة تاريخ ظاهرة من الظواهر الاجتماعية قد يساعد إلى حد كبير على فهمها، ولكن الاقتصار على معرفة ذلك التاريخ أو الاكتفاء بتتبع مراحل تطور نظام من النظم لن يكتفى للتعرف على طبيعة ذلك النظام وعلى الدور الذي يؤديه في الحياة الاجتماعية ككل، فثمة فارق كبير بين معرفة كيفية نشأة النظام وسبب ظهوره، ومعرفة كيفية عمله، أي وظيفته في البناء الاجتماعي.

ولقد تباينت آراء علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وتضاربت في محاولة كل منهم وضع تعريف لاصطلاح "البناء الاجتماعي" وهذا أمر طبيعي، لأن من الصعب تعريف المفهومات الأساسية تعريفاً دقيقاً كما يقول الأستاذ إيفانز بريتشارد Evans- Pritchard ولكننا سنجد أنه على الرغم من هذا التضارب والتباين والاختلاف في الرأي فإنهم يتفقون جميعاً على ضرورة توافر عناصر معينة بالذات في البناء الاجتماعي وكذلك في الدراسات البنائية رغم أن هناك بعض الصعوبات التي تبرز حول تعيين نوع التجريد الذي يؤلف البناء الاجتماعي.

الفصل الثالث التدرج الاجتماعي

أولاً: تعريف التدرج الاجتماعي.

ثانياً: نظريات التدرج الاجتماعي.

ثالثاً: قياس التدرج الاجتماعي.

الفصل الثالث

التدرج الاجتماعي

يكاد يجمع علماء الاجتماع على أن كل المجتمعات الإنسانية، التاريخية والمعاصرة، ينطوي كل منها على نوع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية، وذلك وفق اختلاف الثروة التي يمتلكونها أو المكانة الاجتماعية التي يتمتعون بها أو القوة التي تكن تحت أيديهم. وقد يشمل التدرج Stratification بعض أو كل النظم الهامة في المجتمع مثل الأسرة وتنظيم القوة السياسية واقتصاديات انتاج وتوزيع الثروة، كما يشمل التدرج توزيع المعرفة والتعليم، وكذلك فإن طلاب العلم يختلفون في انتماءاتهم إلى طبقات متعددة.

أولاً: تعريف التدرج الاجتماعي:

ويعد التدرج ظاهرة اجتماعية عامة، وهي وإن كانت تتغير في شكلها إلا أنها ثابتة في جوهرها، بحيث لا يمكن تصور مجتمع ما تذوب فيه الطبقات تماماً. والتدرج الاجتماعي Social Stratification هو مصطلح يقوم بدراسته علماء الاجتماع لتوضيح التفاوت بين الناس في المجتمع والتوزيع غير المتساوي للسلع والخدمات والحقوق والواجبات والسلطة والمكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ويعرف التدرج الاجتماعي بوجه عام بأنه العملية التي يجرى على أساسها ترتيب الأفراد والعائلات أو الفئات الاجتماعية المختلفة في درجات، ويكون بعضهم في مستويات عليا، والبعض الآخر في مستويات دنيا.

ويأخذ الجيولوجيون مصطلح التدرج بما يشير إلى تدرج طبقات الأرض، أو الصخور المختلفة، حيث يرون أن سطح الأرض مكون من طبقات متعددة يختلف كل منها عن الآخر، فإذا نظرنا إلى جيل متقاطع الأجزاء في شكل هندسي فإننا سوف نرى طبقات متعددة من صخور مختلفة تستريح الواحدة فوق الأخرى، وإذا نظرنا إلى المجتمع نجده يشبه هذا النوع من الشكل الهندسي، فهو يشبه تقسيمات الشكل الهرمي في طبقاته.. ففي قمة التدرج الهرمي يوجد الأقلية من الناس الذين يمتلكون مقداراً كبيراً من الثروة والقوة

والمكانة الاجتماعية، ثم أسفل ذلك توجد الطبقات العريضة والمتنوعة من الناس الذين يمتلكون قدراً أقل، ثم فى سفح الهرم يوجد الأغلبية من الناس الذين يمتلكون القليل من الثروة والقوة والمكانة الاجتماعية، ولا يوجد مجتمع يتساوى فيه جميع الأفراد الأعضاء فى المجتمع كل منهم مع الآخر تماماً، ففى كل مجتمع توجد بعض أشكال من التدرج الاجتماعى تأخذ وضعاً معيناً فى ترتيب الجماعات داخل المجتمع سواء فى مستويات عليا أو دنيا عن طريق ثرواتهم وقوتهم ومكانتهم الاجتماعية.

وهنا نتساءل: ما هى أسباب وجود ظاهرة التدرج فى المجتمع؟

ما هى الأسس التى يتم على أساسها التدرج فى المجتمع؟

ويمكن لنا أن نجد الإجابة على التساؤل الأول فى آراء كل من دافيز Davies، ومور Moore، كما يجيب ماكس فيبر WeberM. عن التساؤل الثانى، ويتضح ذلك من خلال العرض لنظريات التدرج الاجتماعى.

ثانياً: نظريات التدرج الاجتماعى:

أن موضوع التدرج الاجتماعى من الموضوعات المثقلة بالمناقشات الأيديولوجية والخلافات الحادة بين الباحثين، ولكن ثمة بعض المواقف النظرية لبعض العلماء الذين حاولوا تفسير ظاهرة التدرج الاجتماعى. وسوف نعرض لذلك من خلال العرض للموقف الوظيفى الذى يتمثل فى نظرية دافيز ومور ثم العرض، لنظرية ماكس فيبر.

أ- النظرية الوظيفية:

يرتبط مفهوم "التدرج الاجتماعى" بالنظرية الوظيفية التى ترى أنه ظاهرة طبيعية وجدت فى كافة أشكال المجتمعات الإنسانية وفى كافة النظم الاجتماعية نتيجة لأن الناس غير متساوين بطبيعتهم فى إمكانياتهم وقدراتهم واستعداداتهم، ومن ثم ترى الوظيفية استحالة وجود مجتمع لا طبقي، وذلك لأن المجتمع يحتاج إلى وجود الأوضاع المتدرجة بداخله لكى يحافظ على توازنه واستقراره، فالوظيفية هم أكثر الناس اهتماماً بقضايا التكامل والتوازن فى

المجتمع ونظريتهم فى التدرج تعكس مصالحهم واهتماماتهم. وهذه النظرية عبر عنها بشكل واضح كل من كنجلزلى دافيز Davis، ولبرت مور Moore، فقد كان لكتابات "بارسونز" عام 1940 عن التدرج الاجتماعى التأثير الهام والمباشر فى التمهيد لنظرية "دافيز ومور" للتدرج الاجتماعى Social اللذين رأيا أن فكرة التدرج الاجتماعى وعدم المساواة ضرورة وظيفية فى كل المجتمعات الإنسانية، ولازمة للحفاظ على أى بناء اجتماعى مهما كان، ومن ثم يستحيل استمراره بدونها، كما رأيا أن هناك أعمالاً هامة فى المجتمع، وأعمالاً أكثر خطورة من بعض الأعمال الأخرى ومن ثم يكون لمن يشغل تلك الأعمال الأخرى ومن ثم يكون لمن يشغل تلك الأعمال أهمية خاصة ومكانة مرتفعة فى المجتمع، كما أن كثيراً من الأعمال الهامة تكون أكثر صعوبة لأنها تستلزم فترات طويلة للتدريب عليها، ولذلك فإن الناس يمتنعون عن شغلها، وبالتالي تكون ضرورية للمجتمع فيضع فى نظمه بعض المميزات لمن يشغل تلك الوظائف.

ويعنى "دافيز ومور" بذلك أن المساواة بين الناس فى أوضاعهم وما يحصلون عليه من مزايا يعمل على بقاء المراكز السياسية والاقتصادية الهامة خالية أو تشغل بأشخاص غير أكفاء، وهذا يؤدي إلى اختلال المجتمع وعدم استطاعته المحافظة على حالته السوية. ونظرية "دافيز ومور" يمكن أن تسمى إجمالاً "نظرية المسابقة الكبرى The great Race Theory".

فالمجتمع يحتاج إلى عدد من الوظائف التى تتنوع حسب أهميتها وصعوبتها، وبالتالي يضع نظاماً ليؤمن أن الناس الأكثر موهبة هم الذين يحصلون على الوظائف الأكثر خطورة، فالمجتمع يتمسك بمسابقة الموهبة الكبرى The Great Talent Race، حيث أن من يفوزون هم أكثر الناس موهبة، وبالتالي يحصلون على المكافأة الكبيرة من الثروة والمكانة الاجتماعية والسلطة، ويكون واضحاً أن الخاسرين هم الأقل موهبة، ومن ثم يأخذون المكانة السفلى والوظائف الأقل خطورة Critical والمكافأة القليلة.

ومن الجدير بالذكر أن الصعوبة التى واجهت هذه النظرية هى صعوبة تحديد الوظائف الهامة فى المجتمع، أى وضع ترتيب

دقيق للوظائف التي يقوم بها الأفراد حسب أهميتها في المجتمع، ويرى "دافيز ومور" أنه يمكن تفادي تلك الصعوبة بعاملين هما:

- تحديد الأهمية الوظيفية عن طريق مدى توافر أو ندرة تلك الوظيفة في المجتمع.

- مدى توافر الأفراد الملانمين للقيام بتلك الوظيفة سواء وفقاً لتوافر المواهب الطبيعية أو التدريب المكتسب.

وهكذا استطاع "دافيز ومور" تفسير أسباب وجود التدرج الاجتماعي في كافة المجتمعات خاصة المجتمعات الحديثة المعقدة تفسيراً بنائياً وظيفياً يساهم في أداء المجتمع لوظائفه بوصفه نسقاً، وقد وجهت بعض الانتقادات إلى التفسير الوظيفي الذي قدمه "دافيز ومور" للتدرج الاجتماعي من أهمها:

- أشار "بوتو مور Bottomore" في نقده للنظرية الوظيفية في تفسير التدرج الاجتماعي إلى أنه بالرغم من أن التدرج ظاهرة عامة، فإنه لا يمكن التسليم تماماً بأن كل مجتمع من المجتمعات يتضمن نسقاً محدداً من المراتب أو التدرجات والمكافآت المحددة.

- اتهم البعض تلك النظرية بمحاولة تبرير الوضع الراهن لتقسيم الثروة والقوة والهيبة استناداً على فكرة عدم المساواة.

- أهملت هذه النظرية الصراع والتغير الاجتماعي وركزت على فكرة التوازن والتكامل.

- تجاهلت دور الوراثة الاجتماعية أو الميراث الاجتماعي الذي تنتقل بمقتضاه عدم المساواة من جيل إلى آخر بحكم قيود الظروف الاجتماعية.

ب- نظرية ماكس فيبر Weber . M:

يعد ماكس فيبر من أظهر الذين حاولوا دراسة التدرج الطبقي من منظور مختلف عن غيره من المفكرين، فقد وضع أسساً ومعايير جديدة يمكن على أساسها دراسة الأشكال المختلفة للتدرج الاجتماعي، فقد ميز بين ثلاثة أنواع من التكوين الاجتماعي المناسبة لدراسة التدرج، هي الطبقة Class، وجماعات المكانة Status

Groups والأحزاب Parties ويعد المثلث الفيبري المكون من الثروة، والمكانة، والقوة، ضرورة لدراسة التفاوت الاجتماعي والبناء الطبقي، وذلك لتداخل كل منهم مع الآخر، وفيما يلي سوف نعرض لكل منهم:

التدرج الطبقي:

لم ينكر ماكس فيبر أهمية التدرج على أساس اقتصادي (الثروة - الدخل- الملكية الخاصة) فقد أكد أن بدايات عدم المساواة ترجع إلى الاستغلال السياسي والاقتصادي أو النفسي.

التدرج على أساس المكانة:

وقد عرف ماكس فيبر المكانة الاجتماعية بأنها الشرف الذي يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية على شخص معين بسبب الخلفية العائلية أو الأصل العرقي أو المهنة أو التعليم أو الملكية التي يتمتع به الشخص، أما جماعة المكانة **Status Group** فهم جماعة من الأشخاص حققوا مستوى من الهيبة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وينظرون إلى بعضهم البعض بوصفهم متكافئين، بينما تتميز جماعات المكانة بعضها عن البعض أساساً بأسلوب الحياة الذي ينعكس على استهلاك السلع والخدمات.

التدرج على أساس القوة:

ويمثل التدرج على أساس البعد السياسي حيث يرى "ماكس فيبر" أن الأحزاب السياسية هي التي تعبر عن القوة الاجتماعية، فقد يمتلك بعض الأفراد القوة والسلطة ويتمتعون بمكانة اجتماعية عالية من خلال انتمائهم إلى بعض الأحزاب، كما أن التدرج على أساس القوة غالباً ما يرتبط بالتدرج على أساس المكانة، لأن القوة ترتبط في كثير من الأحيان بالهيبة أو المكانة، وإذا كان من الممكن ترتيب الناس وفقاً للثروة والدخل، فإن هناك صعوبة في قياس ترتيبهم على أساس الاحترام والهيبة، حيث لا يمكن عدّها وإحصاؤها كالنقود، ولكن الهيبة والاحترام هي أشكال من التقدير الاجتماعي التي يخلعها المجتمع على الأفراد، وكذلك من الصعب قياس القوة الاجتماعية التي تعنى قدرة الشخص على فرض إرادته على الأفراد الآخرين في

المجتمع، والقوة تختلف فى أشكالها، فقد تقوم على أساس اقتصادى أو دينى أو سياسى.

وفى الواقع أن التمييز بين هذه الأشكال الثلاثة من التدرجات يتم على المستوى النظرى فقط، وذلك من قبيل التبسيط الضرورى لفهم واستيعاب الموضوع، إذ أن تلك الأشكال تتداخل وتتشابك فى واقع الحياة العملية، مما سبق يتضح ما يلى:

- أن نظرية دافيز ومور Davis, Moore كانت محاولة لتبرير الواقع الاجتماعى القائم على نظام التدرج والعمل على بقاءه.

- اهتمام التحليل الماركسى بتفسير ظاهرة التدرج الاجتماعى بناء على ملكية وسائل الإنتاج والتركيز على الجانب الاقتصادى الذى تتوقف عليه جميع الجوانب الأخرى فى المجتمع.

- جميع ماسك فيبر M.weber بين أكثر من جانب لمعرفة التدرج الطبقي حيث تضمنت نظريته الجانب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

ثالثاً: قياس التدرج الاجتماعى:

فى الحقيقة أن هناك صعوبات يواجهها الباحث الذى يتناول بالدراسة موضوع التدرج الاجتماعى، وذلك لكثرة معايير التدرج والتداخل فيما بينها بحيث يصعب الاعتماد على أحدها دون النظر إلى المعايير الأخرى، ولقد رأى "ماكس فيبر" أن هناك عدة معايير لقياس المكانة الاجتماعية، تتمثل فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ويرى سوروكين Sorokin أن التدرج الاجتماعى يحدد من خلال التدرج بين المهن Intra- Occupation، حيث أن المهنة التى تتطلب عرضاً نوعاً من الذكاء والمهارة تأخذ مكانة مرتفعة داخل هرم الترتيب الطبقي فى المجتمع، كما يرى أن التدرج يوجد أيضاً داخل المهنة الواحدة Interoccupation، فهناك الرؤساء أو أصحاب المشاريع، ويليهم فى سلم التدرج كبار

الموظفين وأخيراً يوجد عمال اليومية أو الأجراء، وهناك بعض المعايير التي يمكن للباحثين استخدامها في قياس التدرج الاجتماعي هي:

- المعايير الاقتصادية: ويتمثل في الدخل الشهري أو السنوي للأسرة كوحدة اجتماعية.
 - التعليم: ويؤخذ من حيث عدد السنوات الدراسية.
 - المهنة: وتؤخذ من حيث إحراز المكانة المهنية للأفراد.
 - العمر: ويقدر بالسنين.
 - الجنس: ويتمثل في التمييز بين الأفراد على أساس الجنسيات أو القوميات المختلفة أو السلالات المتعددة أو التفرقة على أساس اللون.
 - تحقيق ذاتية الأسرة: من حيث الوضع الاجتماعي الذي يتمتع به أفراد بعض الأسر دون غيرهم.
- وفي الواقع أن تلك المقاييس للتدرج الاجتماعي، وإن تعددت، ولكنها لا تنطبق على جميع المجتمعات، حيث أن كل مجتمع يختلف عن الآخر من حيث بنائه الاجتماعي، فعلى سبيل المثال فإن تركيب المجتمع الحضري يختلف عن تركيب المجتمع الريفي، حيث تعد ملكية الأرض مصدراً ذا أهمية كبيرة لكسب المكانة الاجتماعية أكثر من المهنة، فسواء كان الشخص مالكاً أو مستأجراً أو عاملاً، فإنه يحظى غالباً بأهمية واحترام من الناس أكثر من أي شخص آخر حتى ولو كان مفكراً أو عالماً مثلاً.

- الفصل الرابع**
- الحراك الاجتماعي**
- أولاً: المقصود بالحراك الاجتماعي.**
- ثانياً: أنواع الحراك الاجتماعي.**
- ثالثاً: الحراك والتغير الاجتماعي.**
- رابعاً: التعليم والحراك الاجتماعي.**
- خامساً: المهنة والحراك الاجتماعي.**
- سادساً: طرق الحراك الاجتماعي.**

الفصل الرابع

الحراك الاجتماعي

إن دراسة الحراك الاجتماعي S. Mobility تؤكد على ضرورة توازن المجتمع وتكامله، وذلك عن طريق الصعود أو الهبوط على سلم التدرج الطبقي، ويمثل الحراك الاجتماعي الجانب الدينامي لدراسات الطبقة والتدرج الطبقي، ويؤكد الوظيفيون أن الحراك الاجتماعي يتوقف على طبيعة التدرج الموجود بداخل المجتمع، حيث يطلق على المجتمع الذي تتوافر فيه طرق وقنوات الحراك الاجتماعي الرأسي التي تؤدي إلى إمكان انتقال الشرائح والطبقات السفلى إلى مستوى الطبقات والشرائح العليا أو العكس اسم مجتمع الطبقات المفتوحة، ويحصل الأفراد في تلك المجتمعات على المكانة الاجتماعية عن طريق ذكائهم الطبيعي وقدراتهم وميولهم.. أي عن طريق الجهد المباشر للفرد من خلال المنافسة، وتسمى المكانات المنجزة Achieved Statuses .

أما الطبقات الاجتماعية المغلقة فتسمى بالطوائف، وهي المجموعة الاجتماعية التي لا تسمح بالانتقال أو الانضمام إليها أو الخروج منها بحكم نسقها الرسمي الخاص، ويحصل الأفراد في تلك المجتمعات على المكانة الاجتماعية منذ الميلاد أو خلال عمر معين، ولا يمكن تغييرها سواء إلى الأسوأ أو إلى الأفضل، وتسمى المكانة الموروثة Ascribed Statuses .

ويمكن القول أن الحراك الاجتماعي يرتفع في المجتمع الطبقي المفتوح، بينما ينخفض في المجتمع الطبقي المغلق (المجتمع الطائفي) حيث يكون فيه الناس محصورين في مهنة ومكانة أجدادهم، ولعل أكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك المجتمع الطبقي المغلق في الهند حيث توجد طبقة الهندوس وأيضاً توجد بعض الطبقات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الطائفي لا يوجد به أي حراك على الإطلاق، هذا من الناحية النظرية، بينما من الناحية العملية فإن هناك أشخاصاً يرغبون في الهروب من وضعهم الاجتماعي الموروث.

وفيما يلي سوف نعرض للمقصود بالحراك الاجتماعي، وأنواع الحراك، ونعرض أيضاً للحراك والتغير الاجتماعي حيث يتم العرض للتعليم والحراك الاجتماعي، ثم العرض للمهنة والحراك الاجتماعي، وأخيراً نعرض لطرق الحراك الاجتماعي.

أولاً: المقصود بالحراك الاجتماعي:

الحراك هو المظهر الدينامي للتدرج الطبقي، وبعبارة أخرى هو حركة الأفراد لجماعات من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر، وانتقال القيم والسمات الثقافية بين الأفراد والجماعات، ويقصد بالحراك الاجتماعي انتقال الأفراد والجماعات من إحدى المكانات الاجتماعية إلى مكانة أخرى، ومثل هذا الانتقال قد يكون إلى أعلى أو إلى أسفل داخل نسق التدرج الطبقي (ويسمى هذا بالحراك الرأسى)، أما إذا حدث ذلك الانتقال إلى طبقة فى نفس المستوى (يسمى بالحراك الأفقى).

ويذهب: "سوروكين" إلى أن الحراك الاجتماعي يعنى "أى انتقال لشخص أو لموضوع اجتماعي أو لقيمة معينة- وبعبارة أعم أى شئ خلقه أو شكله نشاط الإنسان- من وضع اجتماعي معين إلى آخر".

ثانياً: أنواع الحراك الاجتماعي:

ويميز "سوروكين" بين نوعين من الحراك الاجتماعي:

أ) الحراك الأفقى: Horizontal Mobility

"ويعنى انتقال فرد أو جماعة من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى فى نفس المستوى"، كانتقال الفرد من دين لآخر، أو من أسرة إلى أسرة أخرى عن طريق الطلاق أو الزواج مرة أخرى، أو انتقال الفرد من مصنع إلى مصنع، وفى نفس المكانة المهنية، أى الحراك الأفقى يعنى الانتقال من موقع جغرافى إلى موقع آخر.

ب) الحراك الرأسى: Vertical Mobility

يوضح الحراك الاجتماعي الرأسى المغزى من التدرج الاجتماعي فى المجتمع، وهو المعنى الذى يفهم من الحراك الاجتماعي فى علم الاجتماع، ويعنى انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة إلى أخرى بسبب ارتفاع أو انخفاض مقدار الدخل أو نوع العمل

أو الزواج، سواء أدى ذلك إلى تغير صاعد أو هابط في المكانة الاجتماعية، وهناك نوعان من الحراك الرأسى حسب اتجاه التغير هما:

- الحراك الاجتماعى الصاعد Ascending

فقد يكتسب الإنسان قدراً من التعليم، أو يحصل على ترقية فى العمل، أو يتزوج من أسرة لها مكانتها الاجتماعية المرتفعة أو يحصل على أى مكانة أخرى ترفع من سلوكه، ويسمى هذا "حراكاً" صاعداً"، وتتمثل تيارات الصعود الاجتماعى فى صورتين أساسيتين:

- التسرب Infiltration أى تسرب الأفراد الذين ينتمون لطبقة دنيا إلى طبقة عليا.

- خلق جماعة جديدة من هؤلاء الأفراد، وإدراجها فى طبقة أعلى لتحل محلها أو لتقف إلى جانبها فى السلم الطبقي.

- الحراك الاجتماعى الهابط Descending

قد يفقد الإنسان مكانته الاجتماعية أو ينزلق إلى طبقة اجتماعية سفلى عن طريق إفلاسه أو إيقافه عن العمل أو عن طريق بعض الوسائل الأخرى، ويسمى هذا "حراكاً هابطاً".

وتتمثل تيارات الهبوط الاجتماعى فى صورتين أساسيتين هما:

- سقوط الأفراد من وضع اجتماعى أعلى إلى وضع أدنى موجود فعلاً، وذلك بغير هبوط مستوى الجماعة التى كان الأفراد ينتمون إليها أو تكاملها.

- هبوط جماعة اجتماعية ككل وتدهور شأنها بين بقية الجماعات القائمة، وهنا يصيب الهبوط، ويخل بتكامل الجماعة كوحدة اجتماعية واحدة.

والحالة الأولى من الهبوط تذكرنا بسقوط فرد من السفينة، والحالة الثانية تذكرنا بسقوط السفينة كلها بمن فيها، أو بتحطيم السفينة نفسها إلى قطع وإجزاء.

ومن الجدير بالذكر أنه مما يزيد من تعقيد عملية الحراك الاجتماعى أنه قد لا يحدث إلى أعلى، ولكنه يتجه إلى أسفل، حيث

يأخذ بعض أفراد الطبقات العليا بسمات ثقافية معينة واتجاهات منحرفة تنقل إليهم من الطبقة الأدنى.

كما أن حراك الأفراد إلى أعلى وإلى أسفل يؤدي إلى صراع أحياناً، فقد يحصل بعض الأفراد على مظاهر وثراء الطبقة الأعلى، ومع هذا تظل نظرة الطبقة العليا لهؤلاء الأفراد أنهم دون مستوى طبقتهم، ذلك لأن هؤلاء الأفراد وإن كانوا قد اكتسبوا صفات الأغنياء، فإن هذا الاكتساب اكتساب ظاهري، ولكنهم في أخلاقياتهم واتجاهاتهم وميولهم يمثلون الطبقة الأقل مرتبة.

وإذا كان الحراك يعني تلك التغيرات التي تحدث في الأوضاع الاجتماعية خلال فترة من الزمن والتي يمكن قياسها عن طريق المكانة المهنية والدخل، فيمكن القول بوجود نوعين من الحراك الاجتماعي، هما:

(أ) الحراك داخل الجيل الواحد:

وهو التغير الذى يحدث فى وضع شخص ما أثناء فترة حياته، ويتضح ذلك من خلال عقد مقارنة بين وضع الشخص فى بداية دخوله الحياة العملية، وبين وضعه فيما بعد، وهذه المقارنة سوف تبين وجود حراك صاعد أو هابط أو عدم وجود حراك داخل الجيل.

(ب) الحراك بين الأجيال:

ويعنى التغير فى الوضع الطبقي لشخص ما بالمقارنة بوضع والديه، كأن يقارن وضع الشخص الحالى بوضع آبائه وأجداده، كأب، يصبح ابن الفلاح مدرساً ابتدائياً بعد حصوله على تعليم متوسط، ثم يحصل حفيد الفلاح وابن المدرس على تعليم عال، وينتقل إلى شريحة أعلى من الشرائح التى وصل إليها والده وجده.

وبالرغم من أن بيانات الحراك قليلة، إلا أنه يوجد متوسط لحراك الأجيال يتمثل فى المقارنة بين مهن الآباء ومهن الأبناء، وذلك من خلال ميول الأبناء إلى اتباع مهن آباءهم أو المهن التى تتشابه معها فى المكانة الاجتماعية والدخل.

ويرتبط الحراك الاجتماعى ببعض الموضوعات الأخرى التى تؤثر فيه ويتأثر بها وفيما يلى سوف نعرض لكل من الحراك والتغير الاجتماعى، ثم نعرض فلتعليم والحراك ثم المهنة والحراك وأخيراً نعرض لطرق الحراك.

ثالثاً: الحراك والتغير الاجتماعي:

إن الحراك الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أعم وأشمل وهي ظاهرة التغير الاجتماعية Social change التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر، ومن مكان اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المكان والزمان.

ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً في التراث السوسيولوجي على أن الحراك الاجتماعي يعد أحد المؤشرات الهامة الدالة على حدوث التغير الاجتماعي، فلقد استخدم علماء الاجتماع الكلاسيكيون مفهوم الحراك الاجتماعي في دراسة التحول والأوربي من الإقطاع إلى الرأسمالية، كما نجد الآن بعض علماء الاجتماع المعاصرين يحاولون تطبيق هذا المفهوم على الدول النامية بهدف دراسة قضايا مختلفة من بينها ظهور فئة العمال الصناعيين وتشكل ونمو الطبقة الوسطى.

هذا ويعد الحراك الاجتماعي حقيقة هامة في كل المجتمعات ويدرس في علاقات بناء القوة والسلوك السياسي والتغير في البناء الاجتماعي، ويرتبط مفهوم الحراك الاجتماعي بالتغير الاجتماعي، حيث إن الحراك يمكن أن ينظر إليه على أنه المظهر الخارجي External لعملية التغير.

رابعاً: التعليم والحراك الاجتماعي:

يعتبر التعليم أول وسائل الحراك الاجتماعي، فهو المجرى الذى عن طريقه يتم وصول الأفراد إلى الأعمال الهامة فى المجتمع، والتعليم لا يقود مباشرة إلى الحراك الصاعد، ولكنه يعمل على زيادة قدرة الأفراد فى سلك أفضل الطرق التى تؤدى إلى الحراك، فالتعليم يمدنا بالمعرفة التى تعطى للعمل أو المهنة قيمتها ولا يحدث ذلك بشكل تلقائى، ولكن التعليم يمدنا بالفرص لاستخدام وتنمية المهارات والقدرات الشخصية، وبدون ذلك يكون التعليم قليلاً فى قيمته الاقتصادية، وبعبارة أخرى، يمكن القول أن الشخص الذى بدون تعليم وعمل هو بالضبط الفقير الجاهل.

فالتعليم هو أحد العوامل الهامة والمؤثرة على الأعمال المهنية، حيث نجد أن الناس فى الدول الصناعية الحديثة يحتاجون إلى التعليم والتدريب لمواجهة التطور التكنولوجى السريع فى المجال الصناعى وجميع المجالات الأخرى للحياة، فالتعليم يعمل على زيادة الحراك داخل البناء الحرفى.

إن الأفراد الذين يحصلون على تعليم أكثر هم الذين يشغلون الأعمال التى لها وضع اجتماعى مميز، وبالتالي يكون متوسط دخلهم السنوى مرتفعاً ويستمر ذلك طوال حياتهم، وبالتالي فإنهم يحصلون على مكانة اجتماعية أفضل من المكانة التى كان يتمتع بها والداهم، ومن ناحية أخرى، فإن التعليم المنخفض يؤدى إلى حصول الأفراد على مراكز منخفضة من الأعمال التى تستلزم مهارات بسيطة وبالتالي ينعكس ذلك على دخولهم ووضعهم الاجتماعى. كما أن التعليم يعطى لأبناء الطبقة الأقل فرصاً أوسع للحراك إلى أعلى.

وبالرغم من أن للتعليم دوراً فى الحراك الاجتماعى، إلا أن ذلك لا يتم بصورة متساوية لجميع الأفراد، بل أنه يختلف باختلاف الوضع الطبقي لكل منهم، حيث أن الوضع الاجتماعى الاقتصادى للفرد يقف كمحدد هام وأساسى فى حصوله على مستوى تعليمى معين، وبالتالي وصوله إلى مهنة معينة، لأن الطبقة هى التى تحدد مهنة الفرد وليس المهنة هى التى تحدد الطبقة التى ينتمى إليها.

خامساً: المهنة والحراك الاجتماعى:

يستخدم الحراك الاجتماعي والحراك المهني كمترادفين للانتقال والتغير، ومع ذلك فإنه يمكن أن يعرف الحراك المهني بشئ من الدقة بأنه الحراك الذي يقيس البعد المهني، فقد يكتسب الابن مهنة والده في إحدى مراحل عمره خصوصاً في مرحلة المراهقة. وقد قرر "سوروكين" بأن معظم الأبناء يمتهنون مهنة آبائهم، أو يعملون في مجالات قريبة منها، ويظلون على نفس المستوى المهني لآبائهم.

وبناء على ذلك فإنه يرى أن هناك حراكاً أكبر في المهن على نفس المستوى الاجتماعي عنه بين المستويات الاجتماعية المختلفة.

وتؤكد كثير من الدراسات في الحراك أن الاقتصاد الدائم للمجتمع، والتنوع المهني (عليا- متوسطة- دنيا) بين أفرادها، يساعدان على ازدياد الحراك المهني، حيث أن التنوع في المهن يعطى للأبناء فرصة أفضل من الآباء في الحراك إلى طبقات أعلى.

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيراً من الباحثين يرون ضرورة الاعتماد على المهنة بقياس وحيد للحراك الاجتماعي. والواقع أن ذلك يقدم العديد من التيسيرات، وفي هذا المجال قد أشار "جوزيف كاهل Kahl" إلى أن الإجراء العملي هو أن نستخدم مقياساً واحداً- لا دليلاً مركباً- لأن القياس الواحد يمكننا بسهولة من إجراء المقارنات داخل الجيل، وكذلك بين الأجيال، وهذا ما دفع عدد من الباحثين إلى تجميع المهن في فئات مهنية واسعة تمثل المستويات الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة، وعلى الرغم من ذلك، هناك انتقادات تشير إلى أن الحراك المهني لا يمثل سوى جانب من جوانب تغير الهيبة الاجتماعية، ويرى ضرورة الاهتمام بدراسة الأبعاد الأخرى التي تنطوي عليها الحركة مثل المكانة الاجتماعية والمهارات الفردية والدخل قبل أن ننظر إلى اصطلاح الحراك الاجتماعي والحراك المهني على أنهما مترادفان تقريباً.

سادساً: طرق الحراك الاجتماعي:

في كثير من الأحيان يستطيع الفرد أن ينتقل من طبقة اجتماعية معينة ولد بها أو ينتمي إليها، وذلك عن طريق جهوده الشخصية خلال مجرى حياته، وهذا الانتقال يسمى "حراكاً اجتماعياً"، وتتمثل أهم طرق الحراك في الآتي:

أ- الطريقة الاقتصادية:

وتتم من خلال زيادة الثروة، فالأفراد الذين يعملون على تحسين أوضاع حياتهم، ويرغبون فى الانتماء إلى طبقة أعلى من طبقتهم، لا يمكنهم أن يكتسبوا قيم واتجاهات تلك الطبقة إلا عن طريق تحسين وضعهم الاقتصادى.

ب- الطريقة الاجتماعية:

تتم عن طريق العلاقات الاجتماعية القائمة على الزواج الذى يودى إلى اكتساب الفرد المكانة الاجتماعية للأسرة التى ارتبط بها.

ج- الطريقة الثقافية:

حيث يعتبر التعليم أحد فرص الأفراد فى تحسين مستواهم الطبقي، فالابن الذى ينتمى إلى الطبقة العاملة، ثم يلتحق بالجامعة ويصبح محامياً أو طبيباً فهو بذلك يتحرك إلى أعلى فى السلم الاجتماعى.

الفصل الخامس النظم الاجتماعية والمجتمع

أولاً: النظام الاقصادى.

ثانياً: النظام السياسى.

ثالثاً: النظام الدينى.

رابعاً: النظام التعليمى.

خامساً: النظام الصحى.

سادساً: النظام الترويحى.

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية والمجتمع

تبدو أهمية أى نظام اجتماعى فى مدى ما يقوم به من نشاط وما يؤديه من وظائف فلقد وجد كل نظام ليوذى وظيفية أساسية وهذه الوظيفة هى التى تحدده وتميزه عن الأنظمة الأخرى فوجد نظام الأسرة للتربية والتنشئة الاجتماعية، والدولة لتحكم، والنظام الدينى للعبادة..... وهكذا، ويتفرع تحت هذه النظم أنظمة فرعية أخرى فمثلاً النظم الاقتصادية تتفرع منها نظم إقتصادية فرعية مثل النظام الرأسمالى، والنظام الاشتراكى، وتتفرع تحت الأنظمة السياسية أنظمة فرعية أخرى مثل النظم الدستورية التى يتبعها كل بلد كالنظام الملكى، أو الجمهورى، أو الجماهيرى.. الخ، من مختلف الأنظمة.

ونظراً لتعدد رغبات الإنسان وتعدد وسائل إشباعها أصبح فى حاجة لعدد كبير من هذه النظم كى يتمكن من تحقيق رغباته، ولكن توجد بصفة عامة بعض النظم الاجتماعية التى لا يكاد يخلو منها أى مجتمع سواء كانت نظم تلقائية أو مقننة أو سواء كانت نظم أساسية أو مساعدة مثل الأنظمة الاقتصادية والسياسية والدينية والتعليمية والصحية والأسرية. وفيما يلى توضيح لهذه النظم وهى:

أولاً: النظام الاقتصادي:

يعتبر النظام الاقتصادي أحد الأنظمة الاجتماعية وأكثرها أهمية في أي مجتمع، فهو العمود الفقري الذي من خلاله يحيا المجتمع، ويشبع أفراده حاجاتهم المتشابهة والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة، فإنتاج السلع والموارد المختلفة التي يحتاجون إليها هي أحد مكوناته، واستخدام فنون الصناعة في زيادة الإنتاج لا يفي وحده بإقامة اقتصاد المجتمع، وتوزيع الإنتاج توزيعاً منظماً عادلاً بين أفراد المجتمع نشاط اقتصادي ضروري، بالإضافة إلى الثروة المعدنية والموصلات والتجارة، ولذا فالنظام الاقتصادي يشير إلى تلك الأنشطة التي يشترك فيها جميع أبناء المجتمع.

ثانياً: النظام السياسي:

لا يخلو أي مجتمع من وجود جهاز أو نظام مهمته تأمين أفراد المجتمع داخلياً وخارجياً، فمن الناحية الداخلية مهمته تأسيس وتنظيم عملية استعمال القوة والعنف بين الأفراد والجماعات بهدف استقرار النظام، وتطبيق القانون، وتوفير خدمات معينة ضرورية، وتحقيق العدالة بينهم، وحماية الضعفاء من ظلم الأقوياء وسيطرتهم، أما من الناحية الخارجية فالدولة كنظام سياسي مهمتها مواجهة أي عدوان خارجي يهدد سلامة الدولة وأمنها، ولا يمكن لأي نظام آخر القيام بهذه الوظائف.

ثالثاً: النظام الدينى:

نشأ النظام الدينى إستجابة لإحتياجات نفسية يشعر بها الإنسان نتيجة إحساسه بوجود فراغ داخلى نابع من عدم قدرته على تحديد هذه الإحتياجات ومن ثم عدم إشباعها، بالإضافة إلى عجزه عن تفسير كثير من الظواهر التى ليس له قدرة السيطرة عليها.

وظائف النظام الدينى فى المجتمع:

- 1- يساهم فى تماسك المجتمع وترابط أفراده، وسيادة روح التعاون بينهم لوجود قيم ومفاهيم مشتركة أساسها العدل والإيمان بأهداف الجماعة.
- 2- يقوم بوظيفة تعليمية تثقيفية هامة يتسع مداها فى المجتمعات الأقل تقدماً.
- 3- تفسير كثير من الظواهر المجهولة التى تثير الجدل وتراج التفكير كظاهرة الحياة بعد الموت، والظواهر فوق الطبيعة مما يساعد على تهينة الراحة النفسية والتغلب على صعوبات الفشل فى الحياة.
- 4- تنظيم الدين للكثير من علاقات الناس مع بعضهم البعض خاصة تلك التى تتعلق بمشاكل الزواج والطلاق والمواريث وغيرها.
- 5- تقوية الدين لعملية الضبط الاجتماعى داخل المجتمع فهو يوحد إيديولوجية الأفراد وقيمهم، ويحدد نواحي الخير والشر والثواب والعقاب، ويعلم قواعد السلوك، ويعتمد على الضمير الذى يعتبر العامل الأساسى فى تكوين وترسيخ الضبط الاجتماعى.

رابعاً: النظام التعليمى:

نشأ النظام التعليمى مثل كل النظم الاجتماعية نتيجة الحاجة والرغبة من الناس فى فهم حياتهم وظروفهم البيئية، ورغبتهم فى تطوير أنفسهم، وتحسين ظروفهم، واستخدام الجديد من المعارف والتقنيات الحديثة وتطويرها وفقاً للظروف البيئية رغبة فى الوصول إلى حالة أفضل يشعرون معها بالإرتياح النفسى والجسمى، ويحققون بها طموحاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ويعرف النظام التعليمي: بأنه "ذلك النظام الاجتماعي الذي يقوم بنقل الثقافة الموروثة عبر الأجيال، وإيجاد الرغبات والدوافع عند الناس لخلق الجديد، ثم محاولة إبتكار وإيجاد ذلك الجديد ونشره فى شكل معارف جديدة.

وظائف النظام التعليمي:

يؤدى النظام التعليمي فى المجتمع ثلاثة وظائف أساسية هامة هي:

أ- نقل الخبرات والمعلومات من الأجيال السابقة إلى الأجيال الحاضرة.

ب- الإبتكار والوصول إلى الجديد المفيد ونقله إلى المجتمع.

ج- تربية الإتجاهات الحديثة والقيم المرغوبة بين المواطنين، وتكوين شخصياتهم تكويناً يتفق مع أهداف المجتمع وذلك بالعمل على وضع التدابير اللازمة للتنشئة الاجتماعية السليمة والمخططة التى يتخطى بها الأفراد ثقافة المجتمع التقليدية، والانطلاق نحو ثقافية الإبتكار والتفكير العلمى المنظم القائم على إتباع المنهج العلمى وخطواته.

خامساً: النظام الصحى:

وتشير الحالة الصحية لأى مجتمع إلى الحالة العامة له، فإذا ما توفرت الرعاية الصحية، وتقدمت وسائل وطرق الوقاية من الأمراض كان تأثيرها إيجابياً على المجتمع وأفراده اقتصادياً واجتماعياً، أما إذا ما تدهورت الحالة الصحية كان التأثير سلبياً، والصحة لا تعنى فقط غياب المرض والوهن وإنما هى حالة كاملة للسلامة البدنية والذهنية والاجتماعية.

ويعبر عن الحالة الصحية فى أى مجتمع بعدد من المؤشرات من أهمها نسبة الوفيات العامة، ونسبة وفيات الأطفال الرضع، وعدد المصابين بالأمراض المزمنة، ومتوسط عمر الفرد، وعدد المستشفيات والوحدات الصحية، وعدد الأطباء والمرضات وعدد الأسرة لكل 1000 مواطن، ومشروعات تحسين البيئة، ورعاية الأمومة والطفولة، وتطعيم الأطفال، وتوفير مياه الشرب الصحية، والاهتمام ببرامج الوقاية والعلاج فى كافة أنحاء المجتمع.

سادساً: النظام الترويحي:

وهو النظام الخاص بطرق قضاء وقت الفراغ وما يتصل به من نشاط سواء من الموسيقى أو الرقص أو الاحتفالات الدينية والاجتماعية والرياضية وما شابهها، وتتعدد المناشط التي يتضمنها النظام الترويحي وتختلف عادة من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة ومن بيئة إلى بيئة وفقاً لثقافة المجتمع وتوجهاته، ويعرف النظام الترويحي أنه "النشاط الحر للأفراد أو الجماعات وبدافع شخصي بغرض جلب السرور والمتعة أو قتل الفراغ".

الفصل السادس النظام الأسرى

أولاً: مفهوم الأسرة.

ثانياً: أنماط الأسرة.

ثالثاً: وظائف الأسرة.

الفصل السادس

النظام الأسرى

إن العمل على إبطاء النمو السكاني هو أحد الجوانب الأساسية في تخطيط التنمية وخاصة في بعض الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني بها بما يفوق مواردها الاقتصادية، ولما كان ذلك يبدأ من الأسرة، فإن تحقيق الأسرة الصغيرة يظل هدفاً هاماً من الأهداف القومية والفردية بها، شأنه في ذلك شأن التغذية والصحة والتعليم، وحجم الأسرة له أكبر الأثر في مستقبلها الأمر الذي يجعل من مسألة تنظيم الأسرة أمراً يشغل الدوائر العلمية ومخططي السياسة العامة في تلك الدول إلى درجة العقيدة الراسخة أو البديهيات، فالأسرة صغيرة الحجم ذات العدد المحدود من الأطفال تستطيع أن تبذل جهداً أكبر وموفقاً تجاه أبنائها والعناية بهم بحيث يتمكنوا من بلوغ أهدافهم في الحياة، كما أنها أصبحت من سمات العصر الحديث.

وتتسم غالبية الدول النامية - إن لم تكن جميعها - بارتفاع معدلات النمو السكاني، بما يعنى زيادة حجم الأسرة بها، وربما يرجع ذلك في اعتقاد الباحث إلى سيادة بعض القيم الاجتماعية التي تشجع على الزيادة السكانية في تلك الدول، وأيضاً لعدم وعى المواطنين بخطورة هذه المشكلة التي قد تهدد مستقبل أبنائهم وتجعلهم يعانون انخفاضاً في مستوى المعيشة وظروفاً اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية قد تكون بالغة السوء بما ينعكس بالتالى على درجة تقدم مجتمعاتهم واستقرارها.

ولما كانت التنشئة الاجتماعية تؤتى ثماراً إيجابية خاصة في الأسر التي يتناسب حجمها مع الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لها إلى جانب بعض العوامل الأخرى، كالمستوى الثقافى ودرجة تعليم الوالدين وما إلى ذلك من العوامل التي تسهم في غرس القيم الاجتماعية السامية والمثل العليا لدى الأبناء، فإن الأسرة الكبيرة والتي لا تستطيع أن تفى بالاحتياجات اليومية والمعيشية لأفرادها تكون مصدراً للمشكلة السكانية وما يترتب عليها من آثار سلبية على كل من الفرد والأسرة وبالتالي على المجتمع بأكمله.

فإذا كانت المدن بصفة عامة تمثل هدفاً لهجرة البعض من سكان المناطق الريفية رغبة في الحصول على فرصة عمل أو الإقامة بها

للاستفادة بخدماتها المتوافرة والتي تفتقر إليها الكثير من المناطق الريفية، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السكن بالمدن بما يفوق القدرة الاستيعابية لها، الأمر الذي أفرز نمطاً إسكانياً غير متجانس في صور مناطق عشوائية وامتدادات عمرانية غير مخططة تفتقر إلى أبسط أساسيات المسكن الصحي اللائق.

ومن هذا المنطلق فإن مثل هذه المناطق بما تحويه من شرائح اجتماعية متباينة وثقافات فرعية مختلفة، تعلى قيم الإنجاب لدى البعض منهم، بل وتشجع عليه وخاصة أولئك القادمون من المناطق الريفية بما يسهم في زيادة حجم الأسرة بين سكان هذه المناطق، وفي مثل هذا المناخ المتباين من حيث الثقافات الفرعية وضعف الإمكانيات المادية للسكان، وتدنى البيئة الفيزيائية للإسكان، إلى جانب زيادة حجم الأسرة في هذه المناطق، فإن العديد من الأسر لا يمكنها القيام بتنشئة أبنائها التنشئة السليمة، مما يؤدي إلى انتشار بعض أنماط السلوك الانحرافي لدى الأبناء.

وعليه فإن الباحث سيعرض في هذا الفصل لثلاث محاور رئيسية أولها الأسرة وماهيتها وخصائصها وأنماطها ووظائفها، وثاني هذه المحاور حجم الأسرة والتنشئة الاجتماعية، أما المحور الثالث فيشتمل على التنشئة والانحراف الاجتماعي معرجاً فيه عن ماهية الانحراف الاجتماعي ومظاهره وأنواعه وعوامله سواء كانت داخلية بالنسبة للفرد (ذاتية) أو خارجية (بيئية) كالبيئة المحيطة به سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

أولاً : مفهوم الأسرة:

يحاول علماء الاجتماع تحديد تعريف يمكن أن يغطي الأنماط المختلفة للأسرة، إلا أنهم لم يصلوا إلى تعريف إجماعي موحد وعام لها يمكن أن ينطبق على كل الثقافات وفي كل الأزمنة وذلك بسبب وجود أكثر من نمط للأسرة مما جعل تعريفها بدقة أمراً صعباً.

والأسرة في مفهومها الضيق هي عبارة عن زوج وزوجة وأولادهما الذين يعيشون معاً في مسكن واحد. وقد عرفها جورج بيتر George Peter بأنها "جماعة اجتماعية تعيش في مسكن واحد وبينها تعاون اقتصادي وعلاقات تناسل. ويرى كنجزلي ديفز الأسرة

بأنها "جماعة من الأفراد تقوم العلاقات فيما بينهم على أساس قرابة العصب وهم أقارب بعضهم للبعض الآخر.

ويعرف "أوجبرن ونيمكوف" الأسرة بأنها عبارة عن رابطة اجتماعية تتألف من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك بحيث تضم أفراداً آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال. ويرى "ميردوك" Murdock " بأن الأسرة هي جماعة اجتماعية، تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي بين أفرادها، ولها وظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين على الأقل من أعضائها علاقة زواج شرعية ويعترف بها المجتمع الذي توجد فيه تلك الأسرة.

ويرى "عبد الهادي الجوهري" أن الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لاغنى لأحدهما عن الآخر هما الرجل والمرأة.

ويشير مفهوم الأسرة إلى وجود جماعة من الأشخاص يرتبطون ببعض من خلال الميلاد أو الزواج ويقيمون معاً في مسكن واحد وعادة هم الوالدين وأطفالهما وأيضاً فإن الأسرة جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة وأبناهما، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية وتهينة المناخ الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء. وهي "تجمع اجتماعي قانوني لأفراد اتحدوا بروابط الزواج والقرابة أو بروابط التبني Adoption وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعضاً في منزل واحد ويتفاعلون تفاعلاً متبادلاً طبقاً لأدوار اجتماعية محددة تحديداً دقيقاً وتدعمها ثقافة عامة".

وتشير كلمة أسرة من الناحية السوسيولوجية إلى معيشة رجل وامرأة أو أكثر معاً، على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات، كإعانة الأطفال وتربيتهم.

من مجمل العرض السابق لتعريفات الأسرة يمكن القول بأن:

- الأسرة تتكون من زوج وزوجة وأولادهما وأحيانا يعيش معهم الأجداد والأحفاد والأقارب.
- غالبا ما يسكن أفراد الأسرة في مسكن واحد.
- الأسرة هي رابطة اجتماعية تقوم على المودة والتعاون المشترك بين أعضائها.
- من أهم وظائفها المحافظة على النسل واستمرار حياة الجنس البشرى وتنشئة ورعاية وتوجيه الأبناء وتهئية المناخ الاجتماعى والثقافى الملائم لهم.

ويمكن للباحث أن يضع تعريفا إجرائيا للأسرة كالآتى:

الأسرة "هى جماعة اجتماعية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء وتربطهم علاقات أساسها التعاون المشترك لمواجهة متطلبات الحياة".

خصائص الأسرة الإنسانية:

تختلف الأسرة بنائياً ووظيفياً من مجتمع لآخر، فقد يكون المجتمع بدوى أو ريفى أو حضرى، بل إنها قد تختلف فى المجتمع الواحد، إلا أن هذا الاختلاف والتنوع لا يمنع من وجود عناصر وخصائص مشتركة بين كل الأسر فى مختلف مجتمعات العالم، وفيما يلى أهم هذه الخصائص:

الأسرة هى الخلية الأولى لتكوين المجتمع وأكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً، وهى أساس الاستقرار فى الحياة. كما أنها تمثل الوسط الذى اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية وذلك مثل حب الحياة وبقاء النوع وتحقيق الدوافع الغريزية والجنسية والعواطف والانفعالات الاجتماعية، وهذه كلها عبارة عن قوالب ومصطلحات يحددها المجتمع للأفراد ويستهدف من ورائها الحرص على الوجود الاجتماعى وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنسانى.

ويتفاعل أفراد الأسرة كوحدة اجتماعية، تفاعلاً وتبادلاً يتفق مع أدوار كل منهم ومع الظروف السائدة فى الأسرة ومع نظم المجتمع. وينتسب أفراد الأسرة إلى اسم عائلى يحظى باحترامهم جميعاً ويرتبطون به بروابط القرابة الدموية. وهى الإطار العام الذى يحدد تصرفات أفرادها، فهى التى تشكل حياتهم وتضفى عليهم خصائصها وطبيعتها. والأسرة نظام اجتماعى تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها.

وتعتبر الأسرة وحدة اقتصادية، فقد كانت قائمة فى القديم بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها، وكان إنتاج الأسرة رهن استهلاكها وعندما اتسع نطاق الأسرة أصبح الإنتاج العائلى من خصائص المرأة وأصبح الرجل يعمل تابعاً لهيئات أو مؤسسات أخرى. وفى الواقع إن خصائص الأسرة الإنسانية هى سمات مشتركة بين جميع الأسر فى كل المجتمعات البشرية وذلك عبر مراحل التاريخ المختلفة.

ثانياً: أنماط الأسرة:

على الرغم من وجود الأسرة فى جميع المجتمعات عبر مختلف العصور إلا أن أنماطها تختلف باختلاف الشعوب والثقافات وللأسرة أنماط متعددة إلا أن أهمها:

Nuclear Family - الأسرة النووية

Extended Family - الأسرة الممتدة

Joint Family - الأسرة المشتركة

وفيما يلي سوف يعرض الباحث لتلك الأنماط بإيجاز:

أ - الأسرة النووية: **Nuclear Family**

ويطلق عليها البعض الأسرة البسيطة **Simple Family** ويسمونها البعض الآخر الأسرة الزوجية **Conjugal Family** وهي عبارة عن جماعة من الناس مكونة من الزوج والزوجة والأطفال، ويعيشون بمفردهم في معيشة واحدة مستقلة، وتعد الأسرة النووية هي النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر، كما أن الأسرة الحضرية في المناطق الصناعية ليست غارقة في علاقات القرابة الواسعة فهي من نمط الأسرة الزوجية. وتعد الأسرة النووية من سمات الأسرة في العصر الحديث.

ب - الأسرة الممتدة: **Extended Family**

وتسمى بالأسرة المركبة **Compound Family** وهي جماعة قرابية تتكون من ثلاثة أجيال أو أكثر وهم الأجداد والآباء والأطفال وبعض الأقارب الآخرين، وهي مجموعة من الأسر النووية الأقارب، ويسكنون في مساكن منفصلة ولكن متجاورة في أغلب الأحيان، ويكونون وحدة متلازمة ومستمرة عن طريق الاتصالات اليومية وتبادل الخدمات وأعضاء الأسرة الممتدة يعتمدون اقتصادياً على بعضهم البعض اعتماداً كاملاً، فهم يملكون مصادر اقتصادية جماعية ويشتركون في الإنتاج والخدمات. وقد تقلص هذا النمط خلال العصر الحديث.

ج - الأسرة المشتركة: **Joint Family**

وتتكون من الزوج والزوجة وأبناهما وأبناء أحدهم من زواج سابق، أي أبناء الزوج من زوجة أخرى أو أبناء الزوجة من زوج آخر والذين يقيمون في نفس المسكن.

ثالثاً: وظائف الأسرة:

كانت الأسرة قديماً تقوم بكفاية نفسها بمستلزمات الحياة المختلفة من مأكلاً ومشرباً وملبساً وماوى، كما كانت تشرع لنفسها

وتبين الحقوق والواجبات وتحدد علاقاتها بالأسر الأخرى، وتضع القيم الخلقية المتعارف عليها، أى أنها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا فى الحدود التى يسمح لها نطاقها وبالقدر الذى تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والدينية والخلقية والقضائية والتربوية، وقد ظلت الأسرة فى كثير من الشعوب الإنسانية متمتعة بهذه المزايا ومشرفة على جميع هذه الشئون، إلا أن تطور المجتمع وظهور العديد من المؤسسات والنظم الاجتماعية أدى إلى طغيان سلطان المجتمع على الأسرة وتناقصت وظائفها واحدة تلو الأخرى، وأنشأ المجتمع لكل وظيفة منها هيئة خاصة.

وعلى الرغم مما فقدته الأسرة من وظائف متعددة إلا أنها لازالت تؤدي وظائفها البيولوجية التى تتعلق بتنظيم السلوك الجنسى والإيجاب، إذ لاتزال الأسرة هى أصلح نظام للتناسل يضمن للمجتمع نموه واستمراره من خلال إنجاب الأطفال وتزويد المجتمع بالأعضاء الجدد، كما أنها لازالت تقوم بوظيفتها التربوية والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية الأولية للأطفال.

وقد حدد ميردوك **Murdock** أربعة وظائف أولية للأسرة هى: العلاقات الجنسية، والتعاون الاقتصادى بين أفراد الأسرة، والتناسل، والوظيفة التربوية.

ويرى وليام أوجبرن **William F. Ogburn** أن الأسرة تقوم بستة وظائف رئيسية وذلك على النحو التالى:

أ - التناسل **Reproduction** : تعمل الأسرة بالتناسل على استمرار الجنس البشرى والمحافظة عليه من الفناء.

ب - الحماية **Protection** : ليس هناك ما يشبه الطفولة الإنسانية حيث إن الطفل يحتاج فى تنشئته إلى فترة طويلة من الرعاية والأمن الاقتصادى ويحتاج خلالها إلى من هم أكبر منه سنا، وفى كل الثقافات فإن تربية الأطفال وحمايتهم يقع على عاتق الأسرة.

ج - التنشئة الاجتماعية **Sociolization** : الوالدين والأقارب الآخرين لهم تأثير كبير على سلوك الطفل ونقل ثقافة المجتمع إليه بما تحتويه من معايير وقيم ولغة.

د - تنظيم السلوك الجنسي Regulation of Sexual Behavior : لاشك أن البناء الاجتماعي للمجتمع له تأثير واضح على تنظيم السلوك الجنسي، كما أن المعايير الجنسية تتغير بمرور الزمن وتختلف حسب القيم الثقافية للمجتمع، إلا أنه غالباً ما تسمح معايير المجتمع الرسمية وغير الرسمية للرجال بقدر ما من الصراحة في التمتع بشهوتهم الجنسية بحرية أكثر من النساء.

هـ - العطف والعشرة Affection and Companionship : من المثالية أن تقوم الأسرة بإمداد أعضائها بالدفاع والود وصلة القرابة وتساعدهم على الشعور بالطمأنينة والأمن.

و - تحديد المكانة الاجتماعية Providing of Social Status : تعمل الأسرة على تحديد المكانة الاجتماعية للفرد داخل نسق التدرج الاجتماعي للمجتمع، حيث إن الأفراد يرثون المكانة الاجتماعية من خلال سمعة الوالدين والخلفية الاجتماعية للأسرة، كما أن الأسرة هي مصدر تأثير على مهارات الأبناء وإتاحة فرص التعليم العالي لهم، وهذا ما ينعكس أثره بالتالي على المكانة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع.

ويمكن القول إنه بالرغم من أن هناك مؤسسات أخرى في المجتمع قد شاركت الأسرة في وظائفها إلا أنها في بعض من تلك الوظائف مازال لها دور هام وفعال ولن تستطيع أي مؤسسة أخرى أن تؤدي هذا الدور كما تؤديه الأسرة، فالأسرة لاتزال هي المؤسسة المفضلة في معظم المجتمعات لتنظيم السلوك الجنسي للأفراد وذلك حسب ما يتوافق مع قيم وثقافة المجتمع، وبالتالي فهي التي تقوم بوظيفة التناسل للعمل على استمرار الجنس البشري والحفاظ عليه من الفناء، والأسرة هي التي تمد أعضائها بالعطف والحماية وتشعرهم بالأمن والاطمئنان وتعطي لهم المكانة الاجتماعية ويكون لها الولاء والاحترام، كما أن التنشئة الاجتماعية تعد من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة سواء في الماضي أو في الحاضر، فإذا كانت هناك مؤسسات أخرى قد شاركتها في تلك الوظيفة، إلا أن دورها مازال له أهمية كبرى، فهي التي تربي الأبناء وتغرس لديهم قيم المجتمع وثقافته، فإذا أحسنت الأسرة هذا الدور فإن الأبناء سوف ينشئون أسوياء يساهمون في تنمية المجتمع وتقدمه وازدهاره، أما

إذا أهملت الأسرة في التنشئة فإن الأبناء سوف ينحرفون، وبالتالي تهدد أمن الوطن واستقراره. وبناء عليه فإن الأسرة تعد من المؤسسات الهامة في المجتمع التي يجب أن تولى من الأهمية الكثير لكونها هي الموجه الأول للشباب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

وحجم الأسرة قد يؤثر على تنشئة الأبناء، فقد يساعدها على أداء وظيفتها وقد يعيقها عن أداء تلك الوظيفة، فالأسرة الكبيرة إذا لم تتوافر لديها الموارد الاقتصادية اللازمة فإنها لن تؤدي دورها في التنشئة بنجاح، أما في ظل الأسرة الصغيرة فقد يتمكن الوالدان من رعاية أبنائهما وتوفير متطلباتهم المعيشية بما ينعكس إيجابياً على تنشئتهم وسلوكهم في المجتمع، كما أن المنطقة السكنية قد تؤثر على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، فالمناطق العشوائية الحضرية معظم سكانها من بين المهاجرين من الريف، وما زالت قيم الإنجاب المرتفع راسخة في أذهانهم، وبالتالي فإنهم لا يراعون ضرورة أن يكون حجم الأسرة مناسباً لظروف سكنهم وإمكاناتهم المادية وينعكس ذلك على دور الأسرة في تنشئة الأبناء، ومن هذا المنطلق يكون من الضروري الاهتمام بالمناطق العشوائية والعمل على تطويرها معمارياً وتنميتها بشرياً لكي تقوم الأسرة بوظيفتها في التنشئة الاجتماعية على الوجه الأكمل.

الفصل السابع

حجم الأسرة

- أولاً: الحجم الأمثل للأسرة.
- ثانياً: التغير في حجم الأسرة.
- ثالثاً: حجم السرة والتزام.
- رابعاً: حجم الأسرة والعلاقات الأسرية.
- خامساً: حجم الأسرة والمكانة الاجتماعية.
- سادساً: حجم الأسرة والتصنيع.
- سابعاً: حجم الأسرة وعمالة المرأة.
- ثامناً: حجم الأسرة والذكاء.
- تاسعاً: حجم الأسرة والتعليم.

الفصل السابع

حجم الأسرة

حجم الأسرة مسألة تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، وحجم الأسرة يكون اختياريا في معظم الأحيان حيث إن المرء يمكنه أن يزيد من نسله أو ينقصه متى يشاء، ومن الملاحظ أنه في أوقات الكساد غالباً ما يؤجل الزواج ويقل النسل، أما في الرخاء فإنما قد يحدث العكس تماماً. وفي ضوء أثر حجم الأسرة على التنشئة الاجتماعية للأبناء، فإن هناك بعض العوامل التي لها صلة بحجم الأسرة بما يعكس أثره على تنشئة الأبناء، وسيعرض الباحث لها فيما يلي حيث يبدأ بالعرض للحجم الأمثل للأسرة، ثم للتغير في حجم الأسرة، ويعرض أيضاً لحجم الأسرة والتزام السكان وحجم الأسرة والعلاقات الأسرية والمكانة الاجتماعية والتصنيع وعمالة المرأة والذكاء والتعليم.

أولاً: الحجم الأمثل للأسرة:

ترغب معظم المجتمعات في تحقيق الحجم الأمثل لسكانها وهو الحجم الذي يتناسب ودرجة الرخاء الاقتصادي أو الذي يتحدد بصفة عامة بمقدار الموارد الطبيعية التي تخص كل فرد من السكان، وعلى مستوى الأسرة فإن الزوجين عادة يفضلان عدداً معيناً من الأطفال وهو العدد الذي يعتقد كل من الزوج والزوجة أنه يمثل فعلاً العدد المثالي لأسرتهم، كما أن الحجم الأمثل للأسرة يختلف غالباً من مجتمع لآخر لكونه محصلة للمعتقدات والاتجاهات السائدة في المجتمع ففي بعض المجتمعات وخاصة المتقدمة، تعتبر الأسرة التي لديها أربعة أطفال أو أكثر أسرة كبيرة، في حين أن الأسرة نفسها في مجتمعات أخرى قد تكون صغيرة وفي المجتمع المصري بصفة عامة وفي الريف بصفة خاصة تسيطر القدرية على سلوك معظم السكان، ومن ثم فإنهم يرون أن التفكير في تنظيم الأسرة يعد تدخلاً في أمور الغيب، وهو شيء غير جائز حيث يجب ترك ذلك للأقدار كيف تشاء، وإذا كان سكان الحضر يفضلون تحديد حجم أمثل للأسرة يتناسب مع ظروفهم الاقتصادية والسكنية، فإن معظم سكان الريف يرون أن الحجم الأمثل للأسرة هو إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال.

وقد أجرى المركز القومي للتعبة العامة والإحصاء دراسة عن السلوك الإنجابي للمرأة المصرية (1975)، وتبين أن حجم الأسرة المثالي في نظر النساء المتزوجات وفي سن الإنجاب في مصر مرتفع، إذ بلغ حوالي 4.4 طفلاً، في حين يصل هذا الرقم إلى حوالي 2.8 طفلاً في اليابان على سبيل المثال وحوالي 3.3 طفلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى حوالي 2.7 طفلاً في البرازيل، كما تبين أن الدول النامية ومنها مصر، غالباً ما تتقارب فيها النسب حيث بلغ حوالي 4.3 طفلاً في تونس وحوالي 5.3 طفلاً في غانا، وحوالي 4.2 طفلاً في المكسيك، ولعل هذا يؤكد حقيقة اتجاه معظم الدول النامية إلى الزيادة السكانية، كما تبين أيضاً أن الحجم المثالي للأسرة يختلف من منطقة إلى أخرى داخل مصر، حيث بلغ حوالي 3.3 طفلاً في القاهرة والإسكندرية وارتفع إلى حوالي 5.5 طفلاً في ريف الوجه القبلي، وأخذ قيماً متوسطة في باقي المناطق. ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف درجة الوعي بالمشكلة السكانية بين كل من سكان الريف وسكان الحضر، ويؤكد أيضاً على إعلاء قيم الإنجاب في محافظات الصعيد بصفة خاصة، وربما يرجع ذلك إلى أن المكانة الاجتماعية تعتمد على العزوة في تلك المجتمعات وخاصة أن بعض منها تتميز بالقبليّة بين سكانها. كما تلاحظ أن الحجم المثالي للأسرة يختلف حسب المراحل العمرية للمرأة، فقد يتناقص مع تزايد عمر الزوجة ولكن بفارق متوسط، فهو ينخفض من 3.9 طفلاً للزوجة في الفئة العمرية من 20 - 24 سنة إلى 3.6 طفلاً للزوجة في الفئة من 40 - 44 سنة. ولعل ذلك يعني أن الزوجة الصغيرة لو تمكنت من تحقيق النجاح في الوصول إلى الحجم الأمثل الذي يتناسب والإمكانات المادية لأسرتها فإن ذلك سوف يؤدي بالطبع إلى الحد من الزيادة السكانية في مصر. ولعل هذا ما تسعى إليه مصر، فقد أعطت للمرأة الريفية اهتماماً كبيراً خلال الفترة الأخيرة، فقدمت لها كثيراً من الرعاية الثقافية والصحية والاجتماعية وذلك للنهوض بها حتى تتمكن من المشاركة في عملية التنمية والحد من الزيادة السكانية.

ويرى البعض أن وجود طفل واحد في الأسرة لا يحقق الخير للمجتمع لأنه متى كان وحيداً فإنه سوف يكون مدللاً، ويجعل الوالدين ملهوفين عليه في كل وقت ولا يريدان فراقه، وهذا قد يؤثر كثيراً في معنويات الأفراد، كما أن وجود طفلين من المحتمل أن يجلب للأسرة

كثيراً من المشاكل حيث لا يمكن أن يتحقق العدل بينهما وخاصة إذا كانا من نوع واحد (ذكور أو اناث). وبهذا يوجد بينهما مقارنات مستمرة، فقد يكون أحدهما ذكياً والآخر قليل الذكاء، أو أحدهما مطيع والآخر غير ذلك، وهكذا تدخل الأسرة في مشكلات لا حصر لها، فهي قد لا تستطيع أن ترضى الاثنين، ومن هنا تنشأ عقد لدى الأطفال مما يؤثر على نفسياتهم، وينعكس أثر ذلك بالتالى على المجتمع، أما إذا كانت الأسرة مكونة من ثلاثة أطفال، ففي هذه الحالة فإن احتمال كونهم من نوع واحد يكون قليلاً، فضلاً عن أن وجود الطفل الثالث يجعل هناك توازناً إلى حد كبير فى عاطفة الأبوين، ومن ثم تقل غلواء المقارنة بينهما.

وهناك من يرى أن الأسرة الصغيرة هى التى تضم ثلاثة أبناء أو أقل، أما الأسرة كبيرة الحجم فهى التى تضم أربعة أبناء أو أكثر، وإن كان يصعب تحديد عدد معين يمكن اعتباره أسرة صغيرة أو كبيرة، وذلك فى ضوء عديد من الاعتبارات التى قد ترجع إلى الإمكانيات الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية للأسرة وما إلى ذلك، إلا أن الباحث يميل إلى الترويج للأخذ بوجهة النظر السابقة (ثلاثة أبناء فأقل للأسرة الصغيرة).

ومن مجمل ما سبق يمكن القول بأن الحجم الأمثل للأسرة لا يمكن تحديده بعدد معين من الأفراد، وإنما بمدى تناسب هذا العدد مع الموارد والإمكانات الاقتصادية للأسرة، ومثل هذه الحالات تمثل حالات فردية لبعض الأسر، إذ أن الاتجاه العام يميل إلى تخفيض حجم الأسرة للحد من المشكلة السكانية على المستوى القومى.

ثانياً: التغيير فى حجم الأسرة:

لقد ظلت الأسرة الكبيرة ولفترة طويلة هدفا تسعى إليه الأسرة كما تسعى إليه العائلة أيضاً وذلك فى المجتمعات الريفية التى غالباً ما تعتمد على القوة العددية فى تحقيق المكانة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع، كما أن للأبناء فى تلك المجتمعات قيمة اقتصادية حيث تتم الاستفادة بهم فى أعمال الزراعة، بالإضافة إلى أن زيادة عددهم لاتلقى على الأسرة أية أعباء اقتصادية فى تنشئتهم الاجتماعية وذلك لبساطة الحياة فى الريف وتعاون بقية أفراد الأسرة الممتدة فى مثل هذه الأمور، وقد كان ذلك سبباً فى الزيادة السكانية، إلا أنه خلال الفترة الأخيرة قد حدث تغيير فى اعتقاد وتفكير هؤلاء الناس وأصبح لدى البعض منهم اقتناع بأهمية وضرورة صغر حجم الأسرة وخاصة الفئات التى حصلت على درجة ما من التعليم والتى ترغب فى المحافظة على مستوى معيشى مناسب لأبنائها، كما أن نظرة الفلاحين إلى تنظيم الأسرة بدأت تتغير بشكل تدريجى وذلك بعد التحول إلى الاهتمام بالنظام الصناعى الذى أدى إلى نقص القيمة الاقتصادية للأبناء وخاصة لدى الفئات التى تركت العمل الزراعى والتحتت بالعمل فى المصانع وأصبحت تميل إلى تفضيل نمط الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة مما جعل الطفل لايمثل لديها مصدراً للدخل بقدر ما يمثل لديها عبئاً فى التنشئة الاجتماعية. كما أدى ارتفاع الأسعار وثبات مصادر الدخل خلال الفترة الأخيرة إلى جعل كل أسرة تفكر إما نظرياً أو عملياً فى تحديد عدد أبنائها لكى تتمكن من الإنفاق عليهم وتوفير الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليمية اللازمة لهم، بالإضافة إلى رغبة بعض الأسر ممن يقيمون فى المناطق الحضرية فى المحافظة على معيشتهم فى مستوى مرتفع، ولاشك إن لاهتمام وسائل الإعلام خلال الفترة الأخيرة بموضوع تنظيم الأسرة دوراً هاماً فى جعله يحتل قدراً لا بأس به من الأهمية لدى كثير من الناس فى مختلف طبقات المجتمع.

ثالثاً: حجم الأسرة والتزام السكان:

أدى تيار الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن وتدفق أعداد كبيرة من السكان سعياً وراء الكسب وإيجاد فرص للعمل فى المراكز الحضرية وعجزهم أمام إيجاد المأوى الملائم لظروفهم الاقتصادية السيئة إلى ظهور المسكن العشوائى وما به من سلبيات شملت كل

نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، فقد لجأ بعضهم إلى السكن في العشش وأحواش المقابر وأدى تكديسهم في مساكن ضيقة إلى أن أقام الأبناء من الجنسين بعضهم مع بعض وبالاشتراك أيضاً مع والديهم في حجرة نوم واحدة مما أثر على حالتهم النفسية وتوافقهم الاجتماعى وأنماط سلوكهم. ومن المعروف أن لكل تجمع سكنى حداً أقصى لعدد السكان وكثافتهم، وتجاوز هذا الحد يجعل من الصعب استمرار الحياة البشرية المناسبة والمريحة.

إن المشكلة السكانية تبدأ غالباً من المسكن السيئ في المناطق المتخلفة التي توجد في كبرى مدن العالم بصفة عامة وفي مدن الأقطار النامية بصفة خاصة، حيث يسود نمط الأسرة الكبيرة ويحل الفقر الذى يقفز على سبيل المعيشة، حيث إن نمط المسكن له تأثير على معيشة الأسرة وصحة أفرادها وعلاقتهم بعضهم ببعض، حيث يقتضى الأمر أن يتناسب نوع المسكن مع حجم الأسرة التي تقيم فيه، كما أن التغير في حجم الأسرة قد يؤدي إلى ازدياد معدل التزامح في حجرات المسكن، وينعكس ذلك على سلوكيات وتصرفات الأبناء، حيث تزداد الأنماط الانحرافية وتنتشر ظاهرة التسرب الدراسي، مما يعد أهداراً للقوى البشرية وضرراً بالمصلحة العامة للمجتمع. وفيما يلي نعرض لأهم آثار التزامح السكان وذلك على النحو التالي:

أ - الآثار الأخلاقية: إن أهم المخاطر الناتجة عن ارتفاع معدلات التكدس السكانى في المناطق العشوائية هي تدنى المستوى الأخلاقى لسكانها، فمفهوم الحياة بين الناس يختلف دون شك عن مفهومه لدى سكان الغرفة الواحدة، فإن ما يعد سلوكاً مخالفاً للحياة والأدب في الأسرة العادية، لا يعد كذلك بين هؤلاء البشر حيث لا يوجد لديهم الإحساس والشعور بالخصوصية، فتضيع هيبة الأب بين أبنائه، وتنشأ العلاقة غير السوية بين الأبناء أثناء صراعهم على الطعام وأماكن النوم ومزاولة أنشطة الحياة اليومية، مما ينعكس أثره على الحالة النفسية للأبناء، ويؤدى أيضاً إلى انحطاط القيم الأخلاقية داخل الأسرة.

ب - آثار تختص بالتحصيل الدراسي: لا يستطيع أحد أن يتخيل أن طالباً في الجامعة يعيش في غرفة واحدة تعد مسكناً يضمه وأفراد أسرته ذكوراً وإناثاً وبها مآكلهم ومشربهم ومنامهم ومذاكرتهم ويطلب منه أن يستوعب دروسه ويبتكر ويقدم لأمتة

شينا، تلك الظروف تجعله يتأخر دراسياً حتى وإن كان على درجة عالية من الذكاء.

ج - الآثار النفسية: إن الوضع القائم فى المناطق العشوائية يثير الضيق والضجر فى نفوس الناس، حيث لا يجد الفرد منهم راحته فى مسكنه ولا يجد مكاناً غيره يلجأ إليه سواء كان حدائق أو منتزهات أو ملاعب، عندما يكون فى حالة ضيق من البيت، فالفرد إذا نظر حوله يرتد إليه بصره من سجن الحوائط المحيطة به والمتقاربة، وإذا تكلم فليكن ذلك همساً خشية أن يسمعه الجيران المقربون جداً من خصوصياته، وقد أسهم كل هذا فى ظهور مشكلات عديدة تمثلت فى ارتفاع معدل الوفيات وانتشار الأمراض العقلية والاجتماعية وازدياد معدل الانحراف والجريمة.

ويمكن القول إن للتزام السكانى آثاراً سنية على الأبناء تنعكس على سلوكهم وتصرفاتهم وتؤثر سلباً على مشاركتهم فى مختلف أنشطة الحياة العملية، ويعد هذا من أهم العوامل التى تساعد على انحراف الأبناء، وتلك المشكلة تجعل من الضرورى الاهتمام بالأسرة والعمل على نشر الوعى لدى الوالدين لتحقيق حجم أمثل يتناسب مع ظروف وإمكانات كل أسرة بغية الوصول إلى جيل صالح يفيد أسرته ومجتمعه ووطنه ويعمل من أجل تنميته وتقديمه واستقراره.

رابعاً: حجم الأسرة والعلاقات الأسرية:

إن سلوكيات الأبناء هي انعكاس طبيعي لحجم أسرهم، حيث إنه نتيجة لتفاعل الأبناء مع والديهم وأعضاء الأسرة الآخرين، فإنهم يتعلمون أنماط الولاء والمقارنة والحماية والصراع والسيطرة والمنافسة ويعمونها في علاقاتهم الاجتماعية داخل المجتمع، فالمنافسة بين الأخوة مثلا تعد إحدى المتغيرات الهامة لتشكيل شخصية الفرد، فالمنافسة السوية بينهم تؤدي إلى اكتساب المهارات الاجتماعية والمعرفية ومهارة التعامل مع الآخرين، كما أن لحجم الأسرة أثره الفعال في نوع ودرجة تحقيق مطالب الأبناء، بل وفي الطريقة التي يسلكها الآباء لتحقيق هذه المطالب. فالأسرة الكبيرة تفرض على الوالدين جهداً كبيراً لرعايتهم وتوفير موارد الثروة اللازمة لهم، وعادة ما تتسم اتجاهات الآباء في تلك الأسر بإهمال الأبناء وذلك لسوء الأحوال الاقتصادية للأسرة، وبالتالي فإن الآباء يضطرون إلى فرض القيود الصارمة على الأبناء ويسود جو السيطرة والتسلط وينعدم جو الحب والمساندة العاطفية، أما الأسر صغيرة الحجم، فإن طابع معاملة الأبناء فيها يتسم بالديمقراطية ويعتمد أسلوب الضبط بها على الإقناع والمحاورة ويقوم الآباء بمساندة أبنائهم عاطفياً والاهتمام بتحصيلهم الدراسي والعمل على واكتسابهم للعادات الاجتماعية الحسنة.

إن الأسرة لها أثر واضح على النمو النفسي للطفل، فهي التي تحدد إن كان الطفل سينمو نمواً نفسياً سليماً أو غير سليم، وهي المسؤولة إلى حد كبير عن سمات الشخصية، فالأسرة المستقرة التي تشبع حاجات الطفل ويوجد بين أفرادها تجاوب عاطفي تكون مصدراً لسعادة الطفل واتزان شخصيته، أما الأسرة المضطربة فهي بدون شك مرتع خصب للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية لأبنائها.

وهناك ثلاثة أنواع من العلاقات داخل الأسرة لها أثرها في التنشئة الاجتماعية للأبناء وهي:

- العلاقة بين الوالدين.

- العلاقة بين الوالدين والأبناء.

- العلاقة بين الأخوة.

وفيما يلي سوف يتناول الباحث كل منها على النحو التالي:

أ- العلاقة بين الوالدين: لا أحد ينكر أهمية العلاقة بين الوالدين في إشباع حاجة الطفل إلى الأمن النفسي والتكيف الاجتماعي مما يؤثر على شخصية الفرد، فالجو الأسرى الذى تشيع فيه الخلافات والمشاحنات يختلف عن جو يشيع فيه الحب والاتفاق والتعاطف، فالطفل عادة يحب والديه ويعجب بكل منهما ويكتسب منهما العادات والقيم وأنماط السلوك، كما أن الخلافات بين الوالدين تمثل له صراعاً نفسياً فينمو نمواً نفسياً غير سليم.

وصغر حجم الأسرة يعنى بالنسبة للوالدين التحرر بعض الشيء من مسئولية رعاية الأطفال ويعطى للوالدين صحة أفضل، إذ أن إنجاب عدد كبير من الأطفال يتطلب جهداً شاقاً من الأم سواء في الحمل أو الولادة والسهر أياماً وسنوات عديدة مما يؤثر على صحتها ويستهلك قواها، كما أن الأب صاحب الأسرة الكبيرة، فإنه يضطر إلى مواصلة العمل لكي يتمكن من إشباع الحاجات الاقتصادية لأسرته، فلا تتاح له فرصة للترويح عن نفسه، بل تكون حياته كلها عملاً شاقاً متصلاً مما يؤثر على صحته العامة ويجعله عرضة للأمراض، وكل هذا ينعكس أثره على العلاقة بين الوالدين وبالتالي على التنشئة الاجتماعية للأبناء.

ب- العلاقة بين الوالدين والأبناء: لاشك أن التنشئة الأسرية هي أكثر عوامل التنشئة الاجتماعية أهمية في حياة الطفل، حيث إنه يتلقى فيها أول المفاهيم عن الحياة الاجتماعية والمسئوليات تجاه الآخرين، كما أن نوع العلاقة بين الوالدين والأبناء يعد من أهم العوامل التي تؤثر في تشكيل شخصية الطفل، فإذا نشأ الطفل في جو مشبع بالحب والثقة تحول إلى شخص يستطيع أن يحب أهله ووطنه وكل شيء في الحياة، أما إذا نشأ في جو يزرخ بالقسوة والحرمان من الحب والعطف، فإنه ينشأ انانياً وعدوانياً ويفتقد الانتماء للأسرته وأهله ووطنه.

ج- العلاقة بين الأخوة: يكتسب الفرد سماته الأولية خلال المرحلة الأولى من حياته عن طريق علاقاته بأفراد أسرته، حيث إن العلاقات بين الأخوة لها أثر كبير في نمو شخصيته، فكلما كانت العلاقات منسجمة وخلت من الأنانية والغيرة، كلما كانت هناك

فرصة أمام الطفل لكي ينمو نمواً نفسياً سليماً. كما أن لترتيب الطفل بين أخواته أثر في شخصيته، فالأخ الأصغر يشعر بالنقص نحو أخيه الأكبر ويحاول تعويض ذلك بإظهار التفوق على من يكبره من أخوته، وقد ينشأ الأخ الأكبر غيوراً وعدوانياً إذا ما ولد له أخ أصغر منافس له في حنان وعطف الوالدين.

ويمكن القول إن ترتيب الطفل بين إخوته في حد ذاته ليس عاملاً مؤثراً في شخصية الطفل وإن ما يؤثر هو اختلاف معاملة الوالدين للطفل وما تتسم به العلاقات بين أفراد الأسرة. وحجم الأسرة له أثر كبير على العلاقات الأسرية سواء كانت تلك العلاقة بين الزوج والزوجة أو بين الوالدين والأبناء أو بين الأخوة بعضهم وبعض، فالأسرة الكبيرة الحجم تتطلب من الوالدين جهداً كبيراً لتوفير الاحتياجات الضرورية لأسرتهم، مما يسبب لهما ضغوطاً وتوترات، قد تؤدي في معظم الأحوال إلى حدوث المشكلات بينهما على أتفه الأسباب، كما أن الأبناء يفقدون الحب والولاء لوالديهم لعدم قدرتهما على توفير متطلبات الحياة اللازمة لهم، ويؤدي ذلك بالتالي إلى حدوث صراع بين الأبناء من أجل الحصول على الاحتياجات الضرورية غير المتوفرة لدى الأسرة، أما العلاقات الأسرية في ظل الأسرة الصغيرة فإنها في كثير من الأحيان تكون إيجابية وقائمة على الحب والاحترام والثقة المتبادلة بين أفراد الأسرة.

خامساً: حجم الأسرة والمكانة الاجتماعية:

تختلف أهمية حجم الأسرة من مجتمع إلى آخر باختلاف ثقافة ونظم المجتمع، ففي المجتمعات التقليدية تتحدد المكانة الاجتماعية للأسرة بكثرة الأفراد الذين ينتمون إليها، حيث إنهم يعتقدون أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما زاد شعور أفرادها بالأمن وكلما استمر بقاؤها، بينما لا يحدث مثل هذا في المجتمعات الغربية الحديثة حيث إن المكانة الاجتماعية لا تورث بالمولد وإنما تكتسب بالعملوما لا شك فيه أن الطبقات الاجتماعية تمثل ثقافات فرعية، فكل طبقة لها عادات وتقاليد واتجاهات تختلف عن الطبقات الأخرى، وتلك الثقافة ينعكس أثرها على سلوك وتصرفات الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الطبقة.

وفي الحقيقة إن للطبقات الاجتماعية أثراً واضحاً على حجم الأسرة، حيث إن أفراد الأسرة يزدادون بوجه عام كلما انتقلنا من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، ويمكن تحديد المستوى الطبقي من خلال المهنة والدخل أو الثروة والتعليم. وفي مصر ونظراً لاتساع القاعدة الشعبية فإن المواليد في زيادة مستمرة. ومن الضروري أن نعمل على رفع مستوى معيشة الطبقة الفقيرة حتى يمكن ضبط النسل وإبطاء النمو السكاني.

إن المكانة الاجتماعية للشخص يمكن أن تتغير من خلال الارتقاء بمستواه الاقتصادي والمهني والعلمي، وبالتالي فإن هذا قد يؤثر بدوره في أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء، فإذا كان الآباء يتجهون بأبنائهم نحو التسرب الدراسي وتشغيلهم للحصول على عائد اقتصادي يواجهون به ظروفهم المادية الصعبة، فإن ارتفاع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، يغير من تفكيرهم ويجعلهم يتجهون إلى تعليم هؤلاء الأبناء ويعملون على رعايتهم صحياً واجتماعياً واقتصادياً بحيث يورثونهم بعد ذلك مكانة اجتماعية ومهنية مرتفعة عن المكانة الاجتماعية التي كانوا يشغلونها، فالفلاح لا يرغب فأن يتخرج أبناؤه فلاحين مثله خاصة مع انتشار التعليم ومجانيته، كما أن المركز الاجتماعي للنساء عامل هام في تحديد نمط الخصوبة، فكلما كانت المرأة تشغل مركزاً اجتماعياً مرتفعاً كلما كانت لديها رغبة قوية في تحديد حجم الأسرة.

وعليه يمكن القول إن الحراك الاجتماعي الصاعد للشخص يواكبه حركة اهتمام بنوعية التربية ورعاية الأبناء، وهذا يفرض على الإنسان أن يعيد النظر فيما يتصوره من حجم أسرته.

سادساً: حجم الأسرة والتصنيع:

يختلف حجم الأسرة من مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى داخل المجتمع الواحد، وترجع أهمية حجم الأسرة إلى طبيعة المجتمع، فالطفل في المجتمع الزراعي يعد مورداً اقتصادياً للأسرة، فالعمل الزراعي لا يحتاج إلى تدريب أو مهارات فنية، لذلك فإن نمط الأسرة الكبيرة هو النمط المفضل بعكس الحال في المجتمع الصناعي حيث يحتاج العمل إلى تدريب ومهارات لم تكن موجودة لدى الشخص من قبل، كما أن قانون تنظيم العمل يعارض تشغيل الأطفال في الصناعة

مما يجعل الطفل ليس له اعتبار اقتصادى، ويكون نمط الأسرة الصغيرة هو المفضل فى المجتمع الصناعى.

وفى الواقع أن التصنيع يعمل على تغيير مركز الطفل من وحدة منتجة فى المجتمع الزراعى إلى عبء اقتصادى على كاهل الأسرة فى المجتمع الصناعى، إذ أنه فى حاجة إلى فترة طويلة من الرعاية حتى يصبح عضواً منتجاً، وقد أحدث التصنيع تغييراً جوهرياً فى عادات الناس وتقاليدهم والقيم التى بقدرونها والمعايير التى يكيفون سلوكهم تبعاً لها.

وإذا كان التصنيع قد دفع بالبعض إلى اعتناق قيم جديدة للتقليل من حجم الأسرة وذلك تمشياً مع نظم العمل الصناعى التى تحول دون عمالة الأطفال وإمكان الاستفادة بهم كمصدر لزيادة دخل الأسرة، فإن المناطق العشوائية بما تحويه من نسيج غير متجانس من الشرائح السكانية ذات الثقافات الفرعية المختلفة والتى يعلى بعض منها قيم الإنجاب، قد تختلف عن المجتمع الصناعى من حيث حجم الأسرة، فإذا كان السكان فى مجتمع المصنع تدفعهم ظروف العمل إلى تخفيض عدد أفراد الأسرة، فإن الأمر قد يختلف فى المناطق العشوائية حيث يسكنها خليط من السكان يختلف بعضهم عن البعض من حيث الدخل والمهنة والمستوى التعليمى والثقافى، وقد جمعهم للإقامة فى تلك المناطق الحاجة إلى الإيواء والمسكن، وبالتالي فإن قيم الإنجاب لديهم تختلف من أسرة ومن فئة سكانية إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المستوى الاجتماعى والاقتصادى وعادات وتقاليد وقيم كل منها.

وفى ظل اختلاف الثقافة وقيم الإنجاب بين سكان المناطق العشوائية فإنه يكون هناك اختلاف فى أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وينعكس ذلك على سلوكهم وتصرفاتهم داخل المجتمع، فقد نجد من بين سكان تلك المناطق من هم أسوياء ومثقفون ومتفوقون فى دراستهم وعلى العكس من ذلك قد نجد الأبناء المتسربون من دراستهم والمنحرفون فى سلوكهم والخارجون عن عادات وتقاليد وقيم المجتمع.

ومما سبق يمكن القول إن التصنيع له أثر على الأسرة، فقد ساعد على انتشار نمط الأسرة الزوجية وأدى إلى تقلص الأسرة

الممتدة وقد أثر أيضاً على حجم الأسرة فقد اتجه السكان في المجتمع الصناعي الى تفضيل الأسرة الصغيرة التي لا تتطلب مجهوداً شاقاً أو إمكانيات مادية كبيرة لتربية الأبناء، وذلك على العكس بالنسبة للأسرة الكبيرة التي أصبح ليس من ورائها أى عائد مادي وإنما أصبحت تمثل عبئاً على كاهل الأسرة.

سابعاً: حجم الأسرة وعمالة المرأة:

بالرغم من خروج المرأة للعمل وتركها لأبنائها بعض الوقت، إلا أن الأسرة مازالت تعد من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية المستمرة من الطفولة إلى المراهقة وحتى نهاية العمر فالمرأة العاملة التي تعمل بعيداً عن بيتها أو مزرعة زوجها، عادة ما يكون عدد أولادها قليلاً وذلك لرغبتها في أن توفيق ما بين عملها ومسئولياتها الأسرية بجانب ظهور عنصر أمان جديد لها يحل محل كثرة الأطفال وهو الدخل المادي والاستقلال الاقتصادي.

إن وجود أطفال صغار بالمنزل من أهم العوائق لخروج المرأة المتزوجة للعمل، لهذا فإن خروج المرأة للعمل يعد من أهم عوامل تناقص حجم الأسرة ذلك أن الحمل والولادة وتربية الأطفال عبء ثقيل يجعل كثيراً من النساء المتزوجات العاملات يفضلن الاقتصار على طفل أو اثنين أو تأجيل الإنجاب إلى حد الاكتفاء عن العمل، فالمرأة المتعبة من العمل تصبح غير صبورة ولا تحسن تربية أطفالها مما يجعلها تميل إلى الإقلال منهم، كما أن طبيعة عمل المرأة تؤثر على نمط خصوبتها، فالعمل المجهد يؤدي إلى انخفاض الخصوبة لديها.

وفي مصر هناك حاجة إلى تشجيع عمالة المرأة بهدف ديموجرافي يتمثل في التخفيف من حدة الانفجار السكاني ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع مشروعات الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة، التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وبالتالي فإن ذلك ينعكس على مستوى معيشة الأسرة.

ثامناً: حجم الأسرة والذكاء:

أدرك الإنسان منذ فجر الإنسانية وجود الفروق الفردية في القدرات العقلية والتي قد تلو بالإنسان وتصل به إلى مراتب الحكمة والبطولة والقيادة أو تنحدر به إلى مستوى الحيوانية، فالناس

يختلفون في صفاتهم الجسمية، فمنهم البدين، ومنهم الرياضى، ومنهم النحيف، كما يختلفون في مستوياتهم العقلية اختلافاً كبيراً، فمنهم العبقرى ومنهم متوسط الذكاء ومنهم ضعيف العقل، بل ويختلفون في سماتهم الشخصية، فمنهم المنطوى ومنهم المنبسط، تلك الفروق لها أهمية كبيرة في بناء المجتمع وهي التي تعطى للحياة معنى، وتحدد وظائف الأفراد، وعندما لانصلح جميعاً إلا لمهنة واحدة تنهار النهضة الصناعية للدولة، وعندما نولد بنسبة ذكاء واحدة يكتفى مفهوم الذكاء نفسه، لأنه لن يصبح بعد ذلك صفة تميز فرداً عن آخر، وتحدد له آفاق إنتاجه وميدان نشاطه، ومجال عمله.

ويرى البعض أن الفروق في الذكاء تعود إلى فروق في تركيب الكائن الحى أو في تكوينه العضوى الموروث، ويرى البعض الآخر أن الذكاء يرجع إلى العوامل الاجتماعية وحضارة الأمم المتقدمة، إلا أن الواقع يؤكد بأنه ليس ثمة سبب علمى مقبول يرجح أى من الاتجاهين على الآخر، كما أن البرهنة على وجود تأثير لأحدهما لاتعنى انتفاء وجود الآخر.

ومفهوم الذكاء من المفاهيم الأساسية التى لا يوجد اتفاق تام على طبيعته أو تحديده وتعريفه رغم تقدم حركة القياس العقلى والنفسى، فقد اختلف العلماء في نظرتهم له حتى أصبح تعريف ذلك المفهوم يمثل مشكلة.

ولفظ الذكاء من أكثر الألفاظ شيوعاً وتداولاً بين الناس، وهو المرادف فى نظر الناس للنباهة والتفطن لما يدور حول الفرد من أمور وما يقوم به من أعمال، كما أنه مرادف للخفة والمهارة فى معاملة الناس، فمدلول الذكاء فى الحياة العادية قد يعنى فطنة الفرد وحسن تصرفه فى المواقف المختلفة التى يتعرض لها فى حياته وحكمته وسرعة بديهته.

ويعرفه كلفن Kelven بأنه القدرة على التعليم وعلى إدراك العلاقات عن طريق الاستبصار والتوافق العقلى لمشاكل ومواقف الحياة الجديدة.

كما يرى ستودارد Stodard أنه هو القدرة على تحمل الأنشطة والأعمال التى من صفاتها وسماتها الصعوبة والتعقيد

والتجريد والسرعة وتكيف الفرد للهدف والقيمة الاجتماعية وظهور الابتكار.

أما بيرت Burt فيرى أن الذكاء هو "القدرة الفطرية العقلية العامة لدى الفرد". ويرى وكسلر Wechsler بأن الذكاء "هو القدرة الكلية للفرد على الفعل الهادف والتفكير المنطقي والتعامل بكفاءة مع بيئته". وأيضاً فإنه هو "العامل الذى يدخل فى جميع أنواع تفكيرنا، وأنه عبارة عن القدرة على اكتشاف العلاقات الملانمة".

وعرف أيضاً بأنه يتضمن القدرات المطلوبة فى حل المشكلات والتي تتطلب بدورها فهم الرموز اللغوية والعددية والأشكال والموضوعات المختلفة. وهناك من يرى أنه القدرة على القيام بالمهام الصعبة والمعقدة والمجردة والاقتصادية وذلك لتحقيق هدف ما أو القدرة على الابتكار.

ويتمثل السلوك الذكى حينما يوجد الكائن الحى أو الفرد فى موقف معين، ولديه دافع للوصول إلى غرض ما يشبع حاجته ويكون الوصول إلى هذا الغرض ليس سهلاً حيث يوجد عائق أو حائل أو صعوبة، وهنا يظهر السلوك الذكى فى طريقة تغلب الفرد على هذا العائق.

ومما سبق يرى الباحث أن الذكاء هو "قدرة الفرد على التكيف الاجتماعى مع الأفراد الآخرين وتحقيق الأهداف التى يبغيها ببدل يسير من الجهد وقليل من المال. كما أن للذكاء أنواعاً عديدة ويمكن أن يعرض الباحث لأهمها وذلك على النحو التالى:

أ - الذكاء المعنوى: وهو القدرة على التعامل بكفاءة مع المفاهيم الإنسانية المجردة ومع الرموز التى تتمثل فى الفضيلة أو العدالة أو الحق أو الخير أو الجمال.

ب - الذكاء الاجتماعى: ويقصد به القدرة على إقامة علاقات اجتماعية ناجحة، وفهم الناس والتفاعل معهم.

ج - الذكاء الميكانيكى: وهو الذى يدل على قدرة الفرد على التعامل مع الأشياء المادية، ويبدو فى المهارات العلمية واليدوية والميكانيكية.

د - الذكاء الفنى: وهو الذى يبدو فى القدرة على تذوق واستحسان وإنتاج الأشياء الجميلة.

هـ - الذكاء المشخص Concrete : وهو الذى يبدو فى التعامل مع الأمور المشخصة المجسمة.

و - الذكاء العملى: وهو الذى يظهر فى القدرة على عمل الأشياء المناسبة فى الوقت المناسب وفى القدرة على تقدير المواقف والاستجابة تبعاً لذلك.

ز - الذكاء الأكاديمى Academic: ويعنى القدرة على الاستفادة من دراسة الكتب والمراجع.

ح - الذكاء اللفظى Verbal : ويظهر فى القدرة على حل المشكلات التى تتضمن رموزاً لغوية أو لفظية.

وبالرغم من أهمية الذكاء فى المساعدة على عملية التحصيل الدراسى، إلا أنه ليس وحده القادر على تحقيق التفوق العلمى، حيث إن كثيراً من الناس الأذكياء لا يحصلون تحصيلاً جيداً فى المدرسة، وهناك كثير من قليلي الذكاء يتمكنون من القيام بالواجبات المدرسية بنجاح، فالتلميذ صاحب الذكاء المرتفع لا يمكن أن يضمن نجاحاً أوتوماتيكياً، وبالمثل فإن التلميذ قليل الذكاء لا يمكن أن يستسلم إلى اليأس، فهناك عوامل غير الذكاء تسهم فى النجاح الدراسى من بينها المثابرة والثقة بالنفس وقوة الإرادة ومعرفة الطرق الجيدة فى التحصيل والبيئة الاجتماعية والمادية الملائمة حيث أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة له أثر كبير فى التحصيل الدراسى للأبناء، فالأسرة ذات الدخل المرتفع تهيب لأبنائها المأكل والملبس والمتطلبات المدرسية اللازمة لهم، كما أن الأم المتعلمة يمكنها أن تساعد أبنائها وتوفر لهم فرص التحصيل الدراسى الجيد.

وعليه يمكن القول إن ذكاء الأبناء يمكن استغلاله الاستغلال الأمثل إذا أحسنت الأسرة ذلك وقام الوالدان بكامل دورهما نحو متابعة الأبناء ورعايتهم وتشجيعهم وتهينة المناخ الاجتماعى والثقافى والصحى الملائم لهم، فإذا كان حجم الأسرة صغيراً، فإن ذلك قد يكون سهلاً ميسوراً على الوالدين، أما إذا كان حجم الأسرة كبيراً ولم تتوافر لها الإمكانيات المادية اللازمة للوفاء بمتطلبات واحتياجات الأبناء فإن الآباء ينشغلون بهموم العمل وتوفير سبل

الحياة اليومية ولا يجدون من الوقت ولا يعيرون من الاهتمام ما هو مطلوب لرعاية أبنائهم، مما يجعل الأبناء يستغلون ذكاءهم في الأعمال الانحرافية. إذ أن حجم الأسرة له أثر في استغلال ذكاء الأبناء، فالأسرة الصغيرة يمكن أن تستفيد من ذكاء أبنائها وتوفر لهم الرعاية، وبالتالي يحققون تفوقاً دراسياً ويشغلون مراكز اجتماعية مرتفعة ويساهمون في مسيرة التنمية، أما الأسرة الكبيرة فقد يكون لديها قصور في متابعة الأبناء، وفي هذه الحالة فإن الأبناء يستغلون ذكائهم في الانحراف وارتكاب أعمال الإثم والإجرام.

وجدير بالذكر أن الصدفة أو الظروف أو الحظ قد تلعب دوراً هاماً في نجاح الفرد، فقد تكون هذه الظروف مشجعة لذكاء الفرد بحيث يظهر ويحقق الانتصارات، وقد تكون هذه الظروف غير مواتية فيضمحل الذكاء ويختفى أثره، فالظروف قد تسمح لذكاء الفرد بالظهور وقد تطمسه وتكتب عليه الذبول.

ومما سبق يمكن القول إن هناك علاقة قوية بين ظروف التنشئة الأسرية وما يسود بها من مناخ نفسى وبين نمو قدرات الفرد، ويتضح ذلك من وجود علاقة سلبية بين ذكاء الأطفال وزيادة حجم الأسرة، بمعنى أنه كلما زاد عدد الأبناء كلما قل ذكاؤهم وكثر سلوكهم المنحرف.

إن حجم الأسرة له تأثير هام على ذكاء الطفل وقدرته على التحصيل الدراسي ويتجلى ذلك بوضوح في الدول النامية، فأطفال الأسر الكبيرة أقل في مستوياتهم العقلية من أطفال الأسر الصغيرة الذين يتمتعون بنسبة مرتفعة من الذكاء وذلك نتيجة لما تقدمه لهم أسرهم من اهتمام ورعاية وتشجيع روح المنافسة والجدل داخل الأسرة، بعكس الحال في الأسر الكبيرة ولعل ذلك يرجع إلى سببين هما:

الأول: إن وجود عدد كبير من الأطفال في الأسرة يقلل من مقدار ما يمكن اكتسابه من معرفة من خلال اللعب والكتب والمجلات وكل وسائل الثقافة والمعرفة، بالإضافة إلى نقصان التفاعل بين الوالدين والطفل، وهو أمر وثيق الصلة بالنمو اللغوى عند الطفل.

والثانى: هو ارتباط كل من حجم الأسرة ونسبة الذكاء بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية، فأبناء الطبقات المحظوظة اقتصادياً يميلون إلى أن يكونوا أعلى فى نسبة الذكاء وأن ينشئوا أسراً صغيرة الحجم.

ويمكن القول إن التغيير فى حجم الأسرة يؤدى إلى ظهور خواص متعددة لدى الأطفال تتمثل فى الصحة والذكاء والقدرة على التحصيل الدراسى والمهارة الشفوية والتوافق الشخصى، فإذا كانت الزيادة فى حجم الأسرة تمثل باعثاً على وجود الذكاء المتوسط لدى الأطفال، فإن انخفاض حجم الأسرة يؤدى إلى ارتفاع نسبة الذكاء. ولعل هذا يؤكد أن هناك علاقة بين حجم الأسرة وذكاء الأبناء وتحصيلهم الدراسى.

تاسعاً: حجم الأسرة والتعليم:

يتأثر المستوى العقلى للأبناء بعدد أفراد الأسرة، فالأسرة الصغيرة تستطيع أن توفر لأبنائها الإمكانيات المادية اللازمة وتهيئ لهم المسكن الملائم والجو النفسى الذى يساعد على التحصيل الدراسى، وهذا ما لا يتوافر لأبناء الأسر الكبيرة، كما أن الأبناء من الأسر ذات الحجم الكبير أقل احتمالاً فى أن يكون لديهم طموح مرتفع عن أبناء الأسر الصغيرة، فالتلاميذ من الأسر الصغيرة يطمحون إلى مستويات تعليمية عليا بينما التلاميذ الذين هم من أسر كبيرة يطمحون فى الوصول إلى مستوى مادي مرتفع أكثر من طموحهم الأكاديمى.

وفى الواقع أن تشجيع الوالدين لأطفالهم على الاستمرار فى الدراسة إلى مراحل تعليمية أعلى يتوقف على حجم الأسرة، فالتشجيع المرتفع تكون فاعليته أكثر فى الأسرة صغيرة الحجم، بينما يكون أقل فاعلية فى الأسرة كبيرة الحجم، حيث إن التحصيل الدراسى والقدرات اللفظية والنجاح المهنى تسير عكس حجم الأسرة، إلا أن هذا الطموح لدى هذه الأسر أو تلك يعد أمراً نسبياً يختلف من أسرة إلى أسرة ومن ثقافة إلى أخرى.

وتختلف معدلات الزيادة السكانية من مجتمع لآخر باختلاف درجات التعليم بين الأبناء، فكلما ارتفعت مستويات التعليم بين الوالدين، كلما قل حجم الأسرة. كما أن الأسر كبيرة العدد هى الأقل تعليماً، فالتعليم يؤثر تأثيراً كبيراً على حجم الأسرة، حيث إن الوالدين

المتعلمين غالباً ما تكون أسرهم صغيرة، كما أن أبناءهم يحصلون على مستوى عالٍ من التعليم، وبالتالي فإنهم يفضلون أيضاً الأسرة الصغيرة، كما أن تحديد حجم الأسرة يساعد على رفع مستوى معيشة أفرادها والتمكن من تعليم الأبناء.

إن تعليم المرأة من أهم العوامل التي تساعد في تحقيق حجم الأسرة المنشود وذلك بالعمل على تقبل وسائل تنظيم الأسرة وخفض معدلات المواليد والوفيات من خلال انتشار الوعي الصحي، حيث إن المستوى التعليمي للأم له آثار على المستوى الصحي لأفراد الأسرة، فالمرأة المتعلمة أقدر على اتباع الوسائل الصحية في تغذية أطفالها وفي وقايتهم ضد الأمراض المعدية من المرأة الأمية، وما من شك في أن هذا سوف ينعكس بالتالي على معدلات الوفاة بين الأبناء، فالوعي والتعليم يدعوان الإنسان إلى العمل على الاحتفاظ بتوازن منطقي بين حجم الأسرة من جهة والمسكن والإمكانات الاقتصادية من جهة أخرى.

إن المستوى التعليمي للمرأة له أثر أكبر في تحديد الإنجاب عن المستوى التعليمي للرجل، حيث إن المرأة المتعلمة تميل عادة إلى الزواج ممن هو أعلى منها كفاءة وأكثر منها علماً، ولها من الطموح ما يجعلها تميل إلى المحافظة على مستوى عالٍ لحياة الأسرة، ولهذا، تكون أميل إلى وضع الأسس المحققة لهذا، وتكون أحرص من الرجل في هذه الناحية. كما أن المرأة المتعلمة تستطيع أن تنشأ أبناءها تنشئة اجتماعية سليمة، فالتعليم يؤدي إلى زيادة الوعي لديها ويجعلها تحافظ على نظافتهم وترعاهم رعاية صحية جيدة، كما تعلمهم المحافظة على النظام واحترام الغير وتغرس لديهم العادات والتقاليد والقيم النبيلة التي تحض على الخير وتتوافق مع ثقافة المجتمع، وذلك ما تفتقده الأم غير المتعلمة وتظهر آثاره أيضاً في انحراف الأبناء وسوء سلوكهم.

ويمكن القول إن حجم الأسرة قد ينخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، كما أن التغير في معدلات الخصوبة يؤدي إلى تغير في معدل النمو السكاني، وانخفاض هذا الأخير يقلل من حجم الإنفاق العام على الخدمات المطلوبة للسكان، وبالتالي يحدث تحسن لمستوى نوعية هذه الخدمات وتتحقق التنمية ويرتفع مستوى معيشة المواطنين.

● الطفل فى بيئة أسرية منحرفة تسوء فيها العلاقات الاجتماعية وتنحط بها القيم الأخلاقية كأن يكون أحد الوالدين منحرفاً ويسلك أمام طفله مسلكاً مخالفاً للقانون أو الأخلاق وقواعد الآداب العامة، فإن ذلك بالطبع سوف يؤدى إلى انحراف الأبناء من خلال تقليده ومحاكاته، كما أن سوء معاملة الوالدين للأبناء بالضرب أو التوبيخ أو التحقير والازدراء والتشهير والسخرية قد يؤدى إلى تفشى ظاهرة الخوف والانكماش، وقد يؤول الأمر بالطفل الى ترك المنزل نهائياً تخلصاً مما يعانيه من القسوة الظالمة والمعاملة الأليمة، وينضم إلى العصابات الجانحة التى يجد فيها متنفساً ومجالاً للإشباع العاطفى الذى يفتقده فى أسرته.

وعليه يمكن القول بأن غياب التنشئة السليمة المتمثل فى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء، أو التوجيه الخاطيء لهم بسبب الجهل أو ضعف الدور المتوقع لهم فى هذه العملية سواء كان ذلك راجعاً إلى بطالة رب الأسرة وعدم قدرته على الإنفاق أو ضعفه الجسمى أو العقلى، فإن ذلك من شأنه أن يدفع بالأبناء إلى إتيان الأنماط السلوكية المنحرفة، وكذلك أيضاً فإن المشكلات الاجتماعية التى تعترض الأسرة لغياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الطلاق أو الهجرة قد يكون لها نفس الأثر.

إن فالبينة الأسرية قد تولد لدى الطفل مشاعر السخط والحرمان والغيرة والعجز وغيرها من اضطرابات الشخصية التى تدفع إلى مخالفة النظام أو الهروب سواء من المنزل أو المدرسة أو التشرّد أو السرقة أو العنف، كما تدفع به إلى مختلف صور السلوك الانحرافى والإجرامى.

الفصل الثامن نظام الزواج

أولاً: طرق الزواج.

ثانياً: أشكال الزواج.

ثالثاً: قيود الزواج.

الفصل الثامن

نظام الزواج

الزواج من أهم النظم الاجتماعية ومن أخطرها شأناً في حياة الإنسان والمجتمع. فقد يوفق الفرد في اختيار شريك الحياة فيعيش سعيداً، وقد لا يوفق فتصبح حياته شاقة وتعبة. والزواج هو عبارة عن الرابطة المشروعة بين الجنسين، ولا تتم هذه الرابطة إلا في الحدود التي يرسمها المجتمع ووفق المصطلحات والأوضاع التي يقرها، ومن يحاول أن يخرج عن ذلك يؤخذ لا محالة بالقصاص العاجل.

هذا، وقد تطورت ظاهرة الزواج بتطور الحياة الاجتماعية واختلقت باختلاف المجتمعات وباختلاف العصور، وفيما يلي سوف نعرض لبعض طرق الزواج وأشكال الزواج، وأخيراً القيود التي تمنع الزواج.

أولاً: طرق الزواج:

1- طريقة الاستيلاء على المرأة بالقوة:

وتعرف بطريقة "السبي" وقد أخذت بها طائفة كبيرة من العشائر والقبائل الأولى، فكان لا يتم الزواج إلا بالاستيلاء عنوة على المرأة، ولذلك كانت هذه القبائل تقوم بالغارات الخاطفة للاستيلاء على النساء، وكان الأفراد يقتفون آثارهن للإيقاع بهن وأخذن سبايا. ومما يدل على قدم هذا النظام أن "تشريعات مانو" أشارت إليه بوصفه نظاماً قائماً ومشروعاً "إذ استولى رجل على امرأة بالقوة وسبأها من منزل أهلها وهي تبكي طالبة النجدة ولكنه انتصر على من حاول مقاومته، وذلك بزواجه منها، لأن هذه الطريقة كانت مشروعة للزواج، وتسمى طريقة الجبابة".

هذا وقد اختلفت المجتمعات القديمة في موقفها من هذه الطريقة فبعضها كان يعتبرها طريقة مشروعة للزواج ولا يجد ضيراً في شن الغارات والحروب للحصول على عدد النساء المطلوب، وبعضها كان يعتبرها طريقة استثنائية لا يلجأ إليها إلا في حال ندرة النساء، والبعض الآخر كان يعتبرها طريقة ممهدة للزواج على أن تتبعها مراسيم أخرى لإتمام رابطة الزوجية، وزاولت عشائر أخرى هذه الطريقة باعتبارها

وسيلة للحصول على رقيات وسبايا يتاح لأفراد العشيرة الاتصال بهن. وفي هذه الحالة يكون اتصال الرجل بمسبيته يشبه تماماً اتصاله برقيقته أو بما ملكت يمينه، أى أن السبى كان وسيلة للاسترقاق وكان جواز معاشره السابى للمرأة قائماً على ملكيته لها عن طريق السبى.

2- طريقة التبادل:

وهى أن تتفق أسرتان على أن يتبادلا الأزواج والزوجات بمعنى أن يتزوج رجال إحداهما نساء الأخرى والعكس. وقد أخذت مجتمعات كثيرة بهذا النظام وكان شائعاً لدى بعض قبائل فيجي بولونيزيا وميلانيزيا وبعض الجزر المحيطة بأستراليا، غير أن هذا النظام لم يكن الطريقة الوحيدة للحصول على زوجة، فكثيراً ما كانت العشائر والبطون تخرج عن هذه القاعدة.

وكانت المجتمعات ترى فى حرصها على الأخذ بهذا النظام أنه يؤدي إلى السلام بين الأسر القديمة وإنهاء الخصومات التى تنار بينها، وكثيراً ما كان يحدث أن تقرر مجالس التحكيم بصدد المنازعات بين العشائر والبطون مبدأ التزاوج بين الأسر المتخاصمة كأساس لفض النزاع وكشروط من شروط الصلح وأدى هذا النظام كذلك إلى التضامن والتعاون المشترك، ولا تزال بقاياه موجودة فى مجتمعاتنا المعاصرة ولاسيما فى المجتمع الريفي.

3- طريقة الشراء:

أخذت بعض القبائل القديمة بنظام بيع الفتيات، فكان على الزوج أن يشتري زوجته لقاء قدر يتفق عليه من مظاهر النقد الشائع فى مبادلاتها الاقتصادية، فمثلاً إذا كانت تتخذ من الأنعام مقياساً نقدياً لقياس قيم الأشياء، اتفق الزوجان أو من يمثلهما على عدد رؤوس الأنعام التى تقدم ثمناً للزوجة.

والملاحظ أن هذا الشراء لا ينطوى على أى مظهر من مظاهر الاسترقاق، فالمجتمعات التى زاولت هذا الشكل من الزواج لم ينتشر فيها نظام الرق، وخاصة رق النساء، فقد كان النساء أحراراً بالرغم من استساغة فكرة بيعهن فى سوق الزواج.

هذا والبيع والشراء يجرى بين أفراد أحرار، ولذلك يختلف هذا النظام فى طبيعته عن نظام "شراء الرقيقات" أو ما يسمى "بملك اليمين".

4- طريقة ملك اليمين:

أتاحت المجتمعات للسيد أن يعاشر رقيقاته معاشرة الأزواج بدون حاجة إلى عقد زواج يجرى بينه وبينهن لأنه لا يصح أن يرتبط الرجل مع رقيقاته بعقد زواج، لأن طبيعة العقد تنطوى على اعتبارات قانونية ومدنية وتفترض العدالة والمساواة، بينما الرقيقة تعتبر من النواحي القانونية والمدنية معدومة الشخصية وليست لها حقوق المواطن الحر، هذا إلى أن رابطة الزوجة تنشئ علاقات وترتب حقوقاً وواجبات متبادلة بين الزوج والزوجة، ولا يصح أن تقوم مثل هذه العلاقات والقيود بين السيد ورفيقاته، وعلى هذا النحو، هناك تناقض واضح فى أن تكون المرأة زوجة ورفيقتة فى آن واحد، لهذه الاعتبارات وما إليها أتاحت المجتمعات القديمة للرجل أن يتصل برقيقاته، ويعاشرهن معاشرة الزوجات بدون حاجة إلى أية إجراءات طقوسية أو اجتماعية.

5- طريقة التعاقد:

وتقضى هذه الطريقة أن تتم الرابطة الزوجية بأن يبرم عقد بين طرفى الزواج أى بين الرجل والمرأة أو من يمثلهما ويعترف فيه كلا الطرفين قبول الزواج وقبول ما يترتب عليه من التزامات ومسئوليات. هذا ولا نعنى بالتعاقد تحرير القسامم وتدوينها فى سجلات رسمية، ولكننا نعنى بذلك توافر الشروط الضرورية للتعاقد وهى الرضى والقبول المتبادل بين طرفى العقد.

وبهذا المعنى تكون هذه الطريقة من أقدم الطرق المنظمة لروابط الزوجية، فقد أخذت بها طائفة غير قليلة من المجتمعات البدائية والقديمة، ولم يكن التعاقد مقصوراً على قيام الزواج، بل كان نظاماً متبعاً فى الطلاق، فلا ينهى الرجل علاقته بزوجه إلا برضاها وقبولها ووفق شروط اصطاحت عليها المجتمعات.

وينطوى التعاقد فى العصور الحديثة على ثلاث صور: قمته ما تقره السلطة الدينية، ومنه ما تقره السلطة المدنية، ومنه ما تقره السلطان معاً.

وبعض المجتمعات لا تعترف بعقد الزواج إلا إذا أقرته السلطان المدنية والدينية معاً، وتحت إشرافهما وحسب القواعد المصطلح عليها في هذا الصدد، وقد أخذت المجتمعات الإسلامية بهذه الطريقة، فالزواج عندنا يتم على يد المأذون وهو يمثل السلطين معاً، فلا يكون الزواج صحيحاً إلا إذا تم تحت إشرافه ثم قيد في السجلات الرسمية للدولة، وعدم تسجيله بهذه الطريقة يعتبر خروجاً عن النظم الموضوعة ويسبب للمشتركين في التعاقد عقوبات صارمة.

6- الزواج العرفي:

انتشر خلال الفترة الأخيرة نوع من الزواج قائم على التعاقد ولكن لا تتوافر فيه الشروط المصطلح عليها وهو ما يسمى "بالزواج العرفي" وهو زواج من طبيعة مدنية فقط وقائم على حق الإنسان في حرية التعاقد، وهو يتم بين الزوج والزوجة فقط بدون إشراف أية سلطة من السلطات المدنية والاجتماعية.

ثانياً: أشكال الزواج:

شهدت المجتمعات الإنسانية أشكالاً كثيرة من الزواج أهمها ما

يأتى:

1- الشيوعية الجنسية:

ومؤدى هذا الشكل أن يكون الرجال فى مجتمع ما حقاً مشاعاً
لنساءه بدون قيود زواجية. وذهب كثير من العلماء إلى أن هذا النظام
كان أول الأشكال الزواجية وكان هو السائد فى فجر الإنسانية،
والواقع أن هذه الحالة على فرض قيامها لا تعتبر نظاماً، لأن النظام
يفترض طائفة من القيود والأوضاع والمصطلحات المنظمة لسلوك
ما.

2- الزواج الجمعى:

وهو النظام الذى بمقتضاه يتاح لعدد من الرجال أن يتزوجوا
عدداً من النساء، على أن يكن حقاً مشاعاً بينهم، وقد سارت عشانر
قديمة على هذا النظام فى بعض نواحي أستراليا وميلانزيا وبولونيزيا
وبعض قبائل التبت وهملايا وسيبيريا وتودا وقبائل الهاواى.

وقد تفرع هذا النظام إلى أشكال فرعية كثيرة: منها الزواج
الأخوى، الذى بمقتضاه يتعاشر الأخوة والأخوات معاشرة زواجية فى
نطاق الأسرة، ومنها زواج الأقارب وبمقتضاه يتعاشر بعض الأقارب
بطائفة من أقاربهم أو من الأبعاد على حسب النظم التى يأخذ بها
المجتمع.

3- نظام وحدانية الزوجة مع تعدد الأزواج:

وهو النظام الذى بمقتضاه يشترك جمع من الرجال فى معاشرة زوجة واحدة، وكان هذا النظام شائعاً بين الأخوة فكانوا يشتركون جميعاً فى زوجة واحدة، وكان النظام يقضى بأن تلحق الثمرات بالأخ الأكبر أى أن يكون بمثابة الزوج الأصيل، أما باقى الأخوة فيعتبرون أزواجاً ثانويين، وقد يحدث أن يشترك بعض الرجال الغرباء فى معاشرة زوجة واحدة، وليس بلازم أن يعيش هذا الجمع معاً فقد يكون لكل رجل كوخه الذى يبعد عن الآخر، ويتعين على الزوجة أن تمر عليهم فى فترات محددة لمعاشرتهم، وفى مثل هذه الحالات كان الأبناء يلحقون بأكبرهم سناً.

4- نظام وحدانية الزوج وتعدد الزوجات:

وهو النظام الذى بمقتضاه يحوز للرجل عدداً من الزوجات، وقد أخذت به طائفة غير يسيرة من الشعوب الأفريقية مثل قبائل داهومى حيث كان الرجل يعاشر من خمسة إلى ستين سيدة ويتفاوت هذا العدد تبعاً لمركز الرجل الاجتماعى ومبلغ ثرائه، وانتشر هذا النظام بصفة خاصة فى المقاطعات الزراعية لحاجة الرجل إلى عدد من النساء يساعده فى عمله وينجب له أولاداً كثيرين.

ونلاحظ أن بعض المجتمعات القديمة ما كانت تبيح تعدد الزوجات إلا فى حالات الضرورة مثل المرض والعقم، وبعض المجتمعات أطلقت النظام من غير قيد وشرط، وجعلت العدد مرهوناً بمقدرة الزوج ومطالبه الخاصة، وبعضها جعلته مقصوراً على طبقات معينة، والبعض حدد عدد الزوجات (كما فى الشريعة الإسلامية) واختلفت المجتمعات كذلك فى تعيين مركز هذه الزوجات، فبعضها كانت تسوى بينهن جميعاً فى الحقوق والواجبات، والبعض الآخر كانت تخص الزوجة الأولى بكافة الامتيازات وتعتبرها الزوجة الأصيلة وإليها ينسب الأولاد جميعاً سواء من فراشها أو من فراش غيرها.

وأباح الدين الإسلامى تعدد الزوجات فى حدود خاصة بحيث لا يجمع الرجل فى عصمته فى وقت واحد أكثر من أربع زوجات، وسوى الإسلام بين الزوجات فى الحقوق وأوجب على الرجل العدل والانصاف بينهن فمن لا يستطيع لذلك سبيلاً فلا يصح له الزواج بأكثر من واحدة.

5- نظام وحدانية الزوج والزوجة (الزواج الثنائى):

وبمقتضاه لا يكون فى حيازة الرجل إلا امرأة واحدة فى وقت واحد، ويظن أنصار النظرية البيولوجية أن هذا النظام هو أحدث النظم الزوجية وهو نهاية المطاف فى تطور نظم الأسرة، بيد أن هذا الاعتبار غير صحيح من أساسه إذ تبين من دراسة وتحليل نظم الأسرة القديمة أن الترابطات الأولى زاولت هذا النظام، وأخذت به المجتمعات التوتمية، والقبائل التاريخية وعلى الأخص قدامى اليونان والرومان، وتسير عليه الآن جميع الشعوب المتمدينة، وقد اعتبرته المسيحية الزواج الأمثل، ويتجه الزواج فى الأمم الإسلامية إلى الاقتصار على هذا الشكل.

6- الزواج المؤقت:

وهو مظهر من مظاهر وحدانية الزوج والزوجة، ويمتاز بأنه لا يستمر إلا لفترة قصيرة تحدها التقاليد وأوضاع العرف، فقد كان السائد فى بعض قبائل جزر هندمان أن يعاشر الرجل زوجته حتى فطام الطفل، وانتشر هذا النظام لدى قبائل جرينلاند وهنود البرازيل.

هذه هى أبرز أشكال الزواج التى زاولتها المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها بدانيها ومتحضرها، ويكاد يكون "الزواج الثنائى أو نظام وحدانية الزوج والزوجة" هو أقدمها وأوسعها انتشاراً وهو أبقاها أثراً، فليس هذا النظام هو نهاية مطاف التطور الزواجى (كما يذهب إلى ذلك سبنسر ودور كايم)، بل هو قديم قدم الحياة الأسرية، ويتفق مع ما جاءت به الشرائع من أن أول رابطة زوجية إنما قامت بين آدم وحواء فقط، وينفرد هذا الشكل دون سائر الأشكال الزوجية التى عرضها لها بأنه يتفق مع دوافع الإنسان الطبيعية والغريزية، ومع الأوضاع الاقتصادية والعمرانية، ويتفق كذلك مع ما تتطلبه الأسرة من ثبات واستقرار وسهولة الإشراف وتصريف الأمور وتحديد المسؤولية وعدم الانحراف الأخلاقى، ولا يوجد بجانبه إلا نظام "وحدانية الزوج وتعدد الزوجات" الذى تأخذ به المجتمعات الإسلامية، وتدل الإحصائيات الرسمية على أن هذا النظام الأخير فى تناقص مستمر وأن الحياة الأسرية المعاصرة تتجه نحو وحدانية الزوجة.

ثالثاً: قيود تمنع الزواج:

لا تترك المجتمعات للأفراد الحرية المطلقة في اختيار زوجاتهم ولكنها قيدهم في هذا الصدد بقيود واعتبارات كثيرة اصطلح عليها المجتمع وأقرتها الشرائع ودعمتها قوة القانون، أى أن المجتمعات حددت لأفرادها طبقات معينة يحل لهم الزواج من بناتها ونسائها، وحرمت عليهم طبقات أخرى فلا يستطيعون الارتباط بها بروابط زواجية، ولا يستطيع الفرد التحلل من هذه القيود إذا أراد أن يتزوج بل لا بد أن يضعها موضع الاعتبار وإلا وقع تحت طائلة العقاب واعتبر زواجه لاغياً ولا يقره المجتمع الذى يعيش فيه.

إن الشرائع الحديثة قد اتفقت فى تنظيم هذه الظاهرة بوضع قيود لها، وتحديد نطاقها، وسوف نعرض ذلك كالاتى:

1- ذوى القربى التى حرم الإسلام الزواج منها:

- أ - أصول الإنسان: فيحرم على الفرد الزواج من أمه وجدته.
- ب- فروع الإنسان: فيحرم على الفرد الزواج من بناته وبنات أولاده.
- ج- فروع أبوية: فيحرم على الفرد الزواج من أخواته وبناتهن وبنات أخوته.
- د - الفروع المباشرة لأجداده: فيحرم عليه الزواج من عماته وخالاته وعمات أبيه وأمه وخالتهما، أما الفروع غير المباشرة فيحل الزواج بينهم بمعنى أنه يباح الزواج بين أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات.

2- قيود ترجع إلى روابط المصاهرة:

وترتكز هذه القيود على اعتبار أن الأسرة التى يرتبط بها الإنسان برابطة الزواج تصبح أسرته وتدخل فى نطاق قرابته، ومن ثم تنشأ بعض القيود المنظمة للعلاقات الزواجية بين الأسرتين المتصاهرتين، وهذه القيود واضحة كل الوضوح فى الشريعة الإسلامية وأهمها:

- أ - يحرم على الرجل الزواج بأم زوجته وجداتها.
- ب- يحرم على الرجل الزواج ببنات زوجته وبنات أولادها ذكوراً وإناثاً.
- ج- يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه وزوجات أجداده.

د - يحرم على الرجل الزواج بزوجة ابنه وزوجة ابن ابنه أو ابن بنته.

هـ - يحرم على الرجل فى الزواج الجمع بين الأختين ما دامت زوجته فى عصمته، أما بعد طلاقها أو موتها فيصح له الزواج بأختها وبذات الرحم اللاتى كن محرمات عليه بسبب الرابطة الزوجية.

3- قيود ترجع إلى الرضاعة:

وترتكز هذه القيود على أساس أن الرضاعة تنشئ بين أسرة الرضيع وأسرة المرضعة رابطة قرابة تشبه روابط المصاهرة، ومن ثم تنشأ بعض القيود المنظمة للعلاقات الزوجية بين الأسرتين، وأهم ما تحرمه الشريعة الإسلامية فى هذا الصدد ما يأتى: الأم من الرضاع، البنت والأخت من الرضاع، والعمة والخالة من الرضاع، وأم الزوجة من الرضاع، وبنت الزوجة من الرضاع، وزوجة الأب والجد من الرضاع، وزوجة الابن من الرضاع، ويحرم على الرجل أن يجمع بين امرأة وأختها من الرضاع أو عمتها أو خالتها أو من ينطبق عليها صفة التحريم.

ويرتب المسلمون على هذه الظاهرة خطورة بالغة بالرغم من عدم التثبت من صحة روابط الرضاعة بصفة رسمية، وكثيراً ما يلجأ بعض الأسر إلى تعويق النزواج بين ذوى القربى باسم الرضاعة، ويبدو أن الشريعة الإسلامية تكاد تنفرد فى الحرص على هذه الروابط.

من الاعتبارات التى تمت الإشارة إليها ندرك مبلغ حرص المجتمع، على تعيين طبقات المحارم وتحديد الإطار العام الذى فى نطاقه يختار الرجل زوجته حتى لا تختلط الأنساب والأصلاب.

الفصل التاسع النظام القرابي

أولاً: شروط الروابط القرابية.

ثانياً: أسس التصنيف القرابي.

ثالثاً: تطور القرابة في الأسرة.

رابعاً: البناء الاجتماعي القبلي.

خامساً: التغير الاجتماعي في النظام القرابي.

الفصل التاسع

النظام القرابي

تعنى القرابة: مجموعة صلات رحمية وروابط نسبية تربط الأفراد بوشائج عضوية واجتماعية متماسكة تلزمهم بتنفيذ التزامات ومسئوليات وواجبات تفيد أبناء الرحم الواحد أو النسب الواحد.

ويمكن القول أن مجتمعنا العربى كان- وما يزال- محتفظ بالقرابة وتلعب فيه دوراً حيوياً فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن مكانتنا الاجتماعية ونفوذنا الاجتماعى مستوحياً منها، فإن ذلك يلزم الباحثين الاجتماعيين العرب بأن يسلطوا الضوء عليها ويبحثوا فى مالها وما عليها ودورها وأثارها السلبية والإيجابية على حياتنا اليومية وحياة مجتمعنا المستقبلية.

أولاً: شروط الروابط القرابية:

تنطوى الروابط القرابية على الشروط الآتية:

1- الروابط القرابية: وهى علاقات تقوم على التفاعلات المباشرة، أى أن الأفراد يحتكون ببعضهم وجهاً لوجه دون الحاجة إلى وسطاء.

2- اعتبار الروابط هدفاً وليس وسيلة: أى يجب أن ينظر الأقارب إلى أقاربهم على أنهم ثروة كبرى تعلقو على باقى الثروات وأنهم ملتزمون بواجباتهم تجاههم قبل التزاماتهم بباقى الواجبات، هذه الحقيقة تبرز بوضوح فى المجتمعات البدائية والقبلية التى تجسد المثل النموذجى لقوة القرابة.

3- الروابط القرابية فى المجتمعات البسيطة وغير المتطورة تمتد إلى المجالات الأساسية فى الحياة خصوصاً المجال الاقتصادى والسياسى والزواجى والعقائدى وحتى الترفيهى، وهكذا يمكن القول بأن مجال الروابط القرابة ينطوى على الحياة بكل أبعادها فى هذا الصنف من المجتمعات، وهذا يجعل وظيفتها بالغة التعقيد.

4- القرابة فى المجتمعات السالفة الذكر تنشط إلى عدة أصناف هى القرابة الدموية وقرابة المصاهرة والقرابة الطقوسية والقرابة العشائرية التى تعتمد على اعتبارات عقيدية

وأسطورية، كما فى اعتقاد بعض الجماعات الأسترالية القديمة بأنها تنحدر فى الأصل من حيوانات.

5- القرابة فى المجتمعات البدائية والقبلية تمارس تأثيراً ضبطياً ضخماً فى مختلف الميادين باعتبارها أعضاء هذا الصنف من المجتمعات لا يفصلون حياتهم الخاصة وحياة أبنائهم عن حياة أقاربهم الأمر الذى يبيح حق التدخل فى شئونهم والإشراف على ما يتعلق بقضاياهم وقضايا أسرهم.

وخير دليل على هذه الحقيقة هو أن الطفل يتلقى توجيهه التربوى ليس من أبوية فحسب بل من أقارب والديه على مستوى الثواب والعقاب والإرضاء العاطفى والتعليم الفكرى.

6- لأن النسب له وزن هائل فى مجمل الحياة البدائية والقبلية فإن الصلات القرابية تعتمد على خلفيات مرتبطة بالماضى وبأحداثه المختلفة الأمر الذى يجعل حصة الماضى فى مجمل التفكير والطقوس والمواقف الاجتماعية وتقييم الاعتبار أكبر من حصة الحاضر والمستقبل.

7- بسبب التعصب الشديد للروابط القرابية فإن المجتمعات البدائية هى مجتمعات مغلقة يصعب على الغرباء الاندماج فيها أو الحصول على مكانة رفيعة فى تنظيمها الاجتماعى، أو أشغال بعض المراكز الاجتماعية التى تشترط القرابة الدموية أساساً لأشغالها.

8- القرابة البدائية: هى ذات طبيعة غنية تتعدى الأحياء إلى الأموات، ويتضح هذا الجانب فى الأدوار التى تسند للموتى من الأقارب فى الحياة الاجتماعية للجماعة بشكلها الإيجابى والسلبى، ففى كثير من الجماعات فى أفريقيا وأوقيانوسيا يشترك أجداد الموتى فى الضبط الاجتماعى حيث يخشى الأهالى عقابهم الروحى عند الانحراف عن القواعد الاجتماعية المعمول بها، كما تعتقد هذه الجماعات أن أجدادها سيشتركون فى حركات التحرر الاجتماعى والسياسى من الاستعمار كما يلاحظ فى الحركات الأهلية عند جماعات غينيا الجديدة، أو فى بعض القبائل الهندية فى أمريكا الشمالية أو بعض القبائل الأفريقية.

ثانياً: أسس التصنيف القرابي:

تتباين مصطلحات القرابة مع تباين المجتمعات، فعلى سبيل المثال مفردة الأب أو الأم أو الابن أو البنت ليس لها نفس الدلالة في كل المجتمعات، وهناك عدة أسس للقرابة يمكن عده إطاراً نظرياً لأنواع المصطلحات القرابية وتفيد المهتم بموضوع القرابة وهي ما يلي:

- 1- أساس الجيل: الذى ينطوى على جيل الوالدين مثل الأب والأخت فينصبان على جيل الشخص نفسه، ومصطلحات الابن والبنت وابن الأخ أو ابن الأخت وبنت الأخ أو بنت الأخت فإنها تقتصر على الجيل التالى على جيل الشخص نفسه.
- 2- أساس الفرق العمرى: أى تصنيف الأقارب فى نفس الجيل تبعاً لفرق العمر، ففى مجتمع النفاهو يخاطب الشخص أخواته الكبار بمصطلح معين ويخاطب أخوته الأصغر بمصطلح مختلف تمام الاختلاف، كذلك يميز الشخص بين أخواته تبعاً للسن فيكون عنده أخوات كبار وأخوات صغار.
- 3- أساس الفروق بين الأقارب المباشرين وغير المباشرين، فالنوع الأول (المباشرين) يضم أولئك الذين يرتبطون ببعضهم فى خط واحد، أما النوع الثانى (غير المباشرين) فيضم أولئك الذين يرتبطون بشكل غير مباشر من خلال أحد الأقارب الذى يصل بين خطين، فالعم والخال فى مجتمعنا العربى يعد قريباً غير مباشراً لأن الأب توسط بيننا وبين العم وتوسطت الأم بيننا وبين الخال، والخاله ذاتها من أبناء وبنات الخال والعم، أى يعدن أقارب غير مباشرين بسبب كونهم أبناء أخوة أم أو أبناء أخوة الأب.
- 4- أساس اختلاف نوع جنس القريب (ذكر أو أنثى) ففى مجتمعنا العربى نميز بين الأب والأم والعمة والعم والخال والخاله والأخ والأخت وابن الأخ وبنت الأخت.
- 5- أساس الفروق بين نوع المتكلم نفسه (الذى يخاطب أقاربه) ففى مجتمعنا العربى يستعمل الذكور والإناث نفس مصطلحات القرابة بينما هناك نظاماً قرابية تستخدم

مصطلحات تخضع لنوع جنس المتكلم. فمصطلحات القرابة التي يستعملها الذكر لا تكن نفسها عند الأنثى.

6- أساس تمييز القرابة الدموية عن قرابة المصاهرة: تضم الأولى أولئك الذين ينتمون إلى أسرة الشخص نفسه وأسرته أجداده وأحفاده، أما قرابة المصاهرة فتضم أولئك الأقارب من خلال الزواج، ولذا فإن قرابة المصاهرة يسموا الحما والحماة، والصهر وأخت الزوجة.

7- أساس فروق المكانة أو الظروف المعيشة للشخص الذي تقوم علاقة القرابة من خلاله، ففي قبائل الشيريكاهو الأبائش يتقبل الرجل ليعيش مع أسرته زوجته الذين تربطهم علاقة مصاهرة، أما إذا توفيت زوجته فإن علاقته تتغير من حيث أن يتحتم عليه أن يتزوج أياً من أخوات أو بنات عمومة أرملة اللانئ لم يسبق لهن الزواج ومن ثم يظل بين أفراد الأسرة التي انضم إليها بعد زواجه الأول.

ثالثاً: تطور القرابة فى الأسرة:

اختلفت المجتمعات الإنسانية فى هذه الناحية اختلافاً كبيراً، وترجع جميع النظم التي اتبعت فى هذا الصدد إلى ستة نظم:

1- النظام الأول: هو ما يسمى "النظام الأمى" وهو النظام الذى يعتمد محور القرابة فيه على الأم وحدها، فالولد يلتحق بأمه وأسرته أمه، أما أبوه وأفراد أسرة أبيه فيعتبرون أجنب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة، ولا يشعر نحوهم كما لا يشعرون نحوه بأية عاطفة عائلية، بل كانت التقاليد توجب عليه قتالهم إذا اعتدى أحدهم على أفراد أسرته، ولو كان المعتدى أباه نفسه، وهذا النظام هو الذى كان سائداً عند معظم العشائر الأسترالية، فقد كان الولد لديهم يتبع توتام أمه لا توتام أبيه، فينتمى إلى عشيرتها لا إلى عشيرته.

ولما كانت الأم تقيم عادة مع الأب فى منازل عشيرته، مع أنها كانت تنتمى دائماً إلى عشيرة أخرى، وكان نساء العشيرة الواحدة يتزوجن من رجال ينتمون إلى عشائر متعددة ويسكنون مناطق مختلفة، وكان أولادهن بمقتضى

هذا النظام ينتمون إلى توتم أمهاتهن وعشيرتهن ويولفن معهن أسرة واحدة، فقد ترتب على ذلك أن العشائر السائرة على ذلك ن العشائر السائرة على هذا النظام كانت مبعثرة الأفراد، لا يضمهم مكان واحد، ويجمع ذلك الرباط العائلي الروحي الديني، بدون أن تنتظمهم وحدة جغرافية، أو تولف بينهم رابطة إقليمية، وقد ذهب بعض علماء الاجتماع ومؤرخي القانون إلى أن النظام الأمي هو أقدم نظام سارت عليه الشعوب الإنسانية جمعاء.

2- النظام الثاني: ويسمى "بالنظام الأبوي": وهو الذي يعتمد محور القرابة فيه على الأب وحده، فالوالد يلتحق بأبيه وأسرة أبيه، أما أمه وأفراد أسرتها فيعتبرون أجنب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة، ولا يشعر نحوهم كما لا يشعرون نحوه بأية عاطفة عائلية.

وقد سار على هذا النظام بعض العشائر البدائية بأستراليا وأمريكا، فقد كان الولد لديهم يتبع توتم أبيه لا توتم أمه، فينتمى إلى عشيرته لا إلى عشيرتها، غير أن هذا النظام كان ممزوجاً عند العشائر التي كانت تسير عليه ببعض روااسب من مظاهر النظام الأمي، وهذا يدل كما سبق الإشارة إليه على أن هذه العشائر كانت تسير في المبدأ على النظام الأمي، ثم انحرفت عنه إلى النظام الأبوي بدون أن تستطيع التخلص من جميع آثاره، والعشائر التي كانت تسير على هذا النظام كان يجمع بين أفراد كل عشيرة منها، إلى جانب الرباط العائلي والديني، رباط جغرافي، لأنهم كانوا هم وأصولهم وفروعهم يقيمون جميعاً في منطقة واحدة لا يشاركون فيها أجنبي إلا زوجاتهم اللاتي كن ينتمين إلى عشائر أخرى.

3- والنظام الثالث: أن يكون محور القرابة معتمداً على الناحيتين معاً، أي ناية الأب وناحية الأم، مع أرجحية ناحية الأب على ناحية الأم، وعلى هذا النظام تسير الآن جميع الأمم الإسلامية، فالشريعة الإسلامية تعترف بقرابة الأسرتين ولكنها ترجح قرابة الآباء على قرابة الأمهات، ويظهر هذا الترجيح في كثير من الحقوق والواجبات

المتعلقة بالميراث والنفقة وتحمل مسئولية القريب والاشتراك فى دفع الدية والولاية... وما إلى ذلك.

4- والنظام الرابع: أن يكون محور القرابة معتمداً على الناحيتين معاً: مع أرجحية ناحية الأم على ناحية الأب، ولم ينتشر هذا النظام أنتشاراً كبيراً فى الأمم الإنسانية، بل إنه لم يكد يظهر إلا عند بعض الشعوب فى مراحل انتقالها من النظام الأمى إلى النظام الأبوى.

5- النظام الخامس: أن يكون محور القرابة معتمداً على الناحيتين معاً: بدون مفاضلة كبيرة بينهما، وعلى هذا النظام تسير معظم الأمم الأوروبية وسلاطاتها بأمريكا وأستراليا وغيرهما، فدرجة القرابة التى تربط الولد بأمه وأسرته لا تكاد تقل لديهم فى الناحيتين العاطفية والاجتماعية عن درجة القرابة التى تربطه بأبيه وأسرته، وقد سرى هذا إلى معظم لغاتها نفسها، فأقرباء الفرد من ناحية أمه يعبر عنهم فى كثير من اللغات الأوروبية بنفس الكلمات التى يعبر بها عن أقربائه من ناحية ابيه، عم أو خال، عمه أو خاله، وكذلك ابن العم أو العمة أو ابن خال أو الخالة، وابنة العم أو العمة، أو ابنة الخال والخالة... الخ، غير أن هذه المساواة ليست كاملة من جميع الوجوه، فلا تزال نظمهم تميل إلى ترجيح ناحية الأب على ناحية الأم فى طائفة غير يسيرة من الشئون المتعلقة بالحقوق والواجبات الأسرية والاجتماعية، ويظهر هذا الترجيح بصورة واضحة فى النظم التى يتبعونها فى التسمية: فالولد لديهم يحمل اسم أبيه وأسرة أبيه، والزوجة نفسها تفقد فى معظم هذه الأمم بمجرد زواجها اسمها واسم أسرتها وتحمل اسم زوجها، وفى الحق أن المساواة الكاملة بين ناحيتى الأب والأم فى القرابة لم نكد نعثر عليها فى أى مجتمع إنسانى.

6- والنظام السادس: أن يكون محور القرابة فى الأسرة قائماً على شئ آخر غير انحدار الفرد من أب معين أو من أم معينة.

وقد سار على هذا النظام بعض العشائر الأسترالية كعشيرة "الأرونوتا" وبعض عشائر أخرى باستراليا الوسطى، وكعشيرة البنيكين، ففي هذه العشائر كانت للأمكنة نفسها توائها الخاصة بها، وكان الولد يتبع توتم المكان الذي أحست فيه الأم لأول مرة تحركه في بطنها وهو جنين، فإذا أحست ذلك في مكان معروف أن توتم الذنب مثلاً، أصبح الذنب توتماً للولد، والتحق نسبة بأفراد العشيرة التي تنتمي إلى هذا التوتم، وقد يتفق أن هذه العشيرة هي عشيرة أبيه، وقد يتفق أنها عشيرة أمه، كما يتفق أحياناً أنها عشيرة أخرى غير عشيرة أبيه أو أمه، وتحديد التوتم الذي يتبعه الجنين في هذه الشعائر لم يكن متروكاً لتقدير الأم وإحساسها بحركته فحسب، بل كان متوقفاً كذلك على بعض إجراءات وطقوس دينية تفصل في الأمر، وتوحي بتحديد المكان الذي حدثت فيه أول حركة للجنين، وتحديد توتمة تبعاً لذلك، وقد اشتهرت تسمية هذا النوع من التواتم بالتوتم المحلى (نسبة إلى المحل) أو التوتم الحملى (نسبة إلى الحمل)، لأنه كان يتعين في أثناء حمل الأم بالولد وتبعاً للمكان الذي حدث فيه الحمل نفسه، فأفراد الأسرة الواحدة في هذه العشائر لم تكن تجمعهم أية رابطة دموية أو جغرافية، وإنما كانت صلة قرابتهم بعضهم ببعض قائمة على مجرد المصادفة والتواضع الاجتماعي.

وعلى هذا النظام سارت كذلك جميع الشعوب التي كانت تعتمد القرابة فيها على الإدعاء كالشعوب الرومانية واليونانية والسامية القديمة حيث أن انتماء الفرد لأسرة ما في هذه الشعوب لم يكن قائماً على انحداره من صلب رجل معين أو امرأة معينة، وإنما كان قائماً على ادعاء رئيس الأسرة له وقبوله إياه عضواً من أفراد أسرته، بغض النظر عن صلته الدموية بهذه الأسرة.

ومما سبق يتضح أن محور القرابة في الأسرة الإنسانية لا تحدده صلات الدم ولا الروابط الطبيعية، وإنما يتحكم فيه ما يتواضع عليه المجتمع من نظم، ويقره عقله الجمعي من قواعد، فقد رأينا كيف كانت بعض المجتمعات تقطع النظر عن صلة الولد الدموية بأبيه وأمّه فلا يلحقه إلا بواحد منهما فقط، ومع أنه منجهة النظر الطبيعية يتصل بهما معاً، وكيف كان بعضها يرجح إحدى الناحيتين على الأخرى، مع أن رابطة الدم تربط الولد بأبويه على السواء، وكيف

كان بعضها يقطع النظر عن الناحيتين معاً، ويعتمد في حديد القرابة على أمور أخرى لا صلة لها مطلقاً بروابط الدم والنسب الطبيعي.

رابعاً: البناء الاجتماعي القبلي:

القبيلة هي أكبر الوحدات القرابية المعتمدة على وحدة النسب، وتتكون من مجموعة عشائر، وقد تتواجد العشائر في أقاليم متجاورة أو أن بعضها قد يقطن في أقاليم بعيدة نسبياً، إن القبيلة تظل واحدة ما دامت العشائر التي تتألف منها تنظم في بناء أحادي للقرابة الدموية التابعة من النسب المشترك.

وتمثل القبيلة مفهوماً قرابياً وسياسياً في الوقت نفسه ومعروف تاريخياً، إن بعض القبائل التي قامت بدور الدولة قبل ظهور الدولة الحديثة، وقد اتحدت في العصور الماضية بعض القبائل في أحلاف سياسية لزيادة قوتها الحربية ضد القبائل الأخرى التي شعرت بتهديدها لأمنها.

أما العشيرة: فإنها جماعة قرابية واحدة النسب تقتفي خطوطها القرابية النسبية إما عن طريق الأب أو عن طريق الأم وتكون العلاقة داخل العشيرة أكثر التصاقاً وثوقاً وإلزاماً بالقياس للعلاقات في القبيلة إلا أنها أقل تماسكاً وتعليقاً إذا ما قورنت بعلاقات أفراد الأسرة.

تقترن العشيرة بأبناء العم من الدرجة الثالثة والرابعة لأن دائرتها القرابية تستوعب هذه الدرجة، ويعمل نظام النسب في العشيرة وما يرافقه من الروابط القرابية فيها على تعميق الشعور الجماعي، ويظهر ذلك واضحاً في نظام المصطلحات والنوعت القرابية المستعملة حيث يخاطب الفرد جميع الأفراد في سن أبيه بكلمة (أب) والنساء المقاربات لسن أمه بكلمة (أم) وهكذا.

أما قيام العشيرة فإنه يتطلب الشروط الآتية:

- 1- الالتزام الكامل بقاعدة النسب الأحادي (نسب الأب أو نسب الأم).
- 2- الإقامة المشتركة: إن نظام الإقامة الأحادي يعد شرطاً حيويماً لقيام العشيرة.

3- التضامن الاجتماعي الحقيقي بصرف النظر عما يسببه لأعضاء العشيرة من ربح أو خسارة.

أما الفخذ فهو أحد فروع العشيرة الذي يعتمد على النسب الأحادي (نسب الأب أو نسب الأم) يستطيع فيه أعضائه تتبع علاقاته القرابية في حلقات سلالية مرتبطة بخط النسق الواحد بدرجة أدق مما في العشيرة.

أما بالنسبة لبناء القبيلة فسوف نعرض البناء القبلى العربى القديم وهو ما يلى:

تتكون القبيلة العربية القديمة من عدة أسر تربطهم رابطة الدم والنسب وينقسم أنساب القبائل العربية إلى ستة مراتب هى ما يلى:

- 1- الشعب: وهو الأنسب الأبعد مثل عدنان وقطحان.
- 2- القبيلة: وهى ما انقسمت فيها أنساب الشعب مثل ربیعة ومضر.
- 3- العمارة: وهى ما انقسمت فيها أنساب القبائل مثل قريش وكنانة.
- 4- البطن: وهى ما انقسمت فيه أنساب العمارة مثل بنى عبد مناف وبنى مخزوم.
- 5- الفخذ: وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن مثل بنى هاشم وبنى أمية.
- 6- الفصيلة: مثل بنى أبى طالب وبنى العباس.

وكانت كل خيمة تمثل أسرة والمعسكر يتكون من عدة خيام ويسمى حياً وأعضاء الحى الواحد يكونون قوماً ومجموعة أقوام قريية النسب تكون قبيلة وتكون القبيلة أساساً المجتمع الجاهلى ويعد أفراد القوم الواحد أنفسهم أبناء دم واحد ويخضعون لرئيس واحد وهو ابن أعضاء القوم.

وهناك متغيرات فعلت وعززت القرابة داخل المجتمع القبلى هى ما يلى:

- 1- صغر حجم المجتمع سكانياً.
- 2- سكانى الجماعة القرابية الواحدة فى منطقة جغرافية خاصة هم.
- 3- مفاضلة الزواج الداخلى (من الأقارب) على الخارجى (من خارج الأسرة أو القبيلة).

- 4- تمتع الأسرة الممتدة الكبيرة باعتبار عال ومرموق الأمر الذى جعلها النموذج المفضل كل أفراد المجتمع.
- 5- امتلاك الأسرة ثروة تدفع أبنائها إلى عدم الزواج من خارجها لئى يحافظوا عليها أو يكثره.
- 6- ضعف العلوم والمعارف التربوية.
- 7- حيوية الحراك الاجتماعى الأفقى وأقول الحراك الرأسى، أى مفاضلة الحرف والمهن والأعمال الموروثة فى الأسرة والعمل فيها والحفاظ عليها دون تعلم مهنة أو حرفة تختلف عن مهنة أسرته أو أن يعمل بعيداً عن أسرة والده.
- 8- ارتباط مكانة الشخص الاجتماعى بمكانته داخل جماعته القرابية، وبمكانة جماعته القرابية أيضاً، أى أن الفرد يحصل على مكانته الاجتماعى بشكل انسيابى من جماعته القرابية ومن مكانتها فى المجتمع العام.
- 9- نفوذ الفرد وسلطته الاجتماعى تأتى من مكانته فى جماعته القرابية أيضاً.
- 10- عدم وجود سلطات وتنظيمات رسمية ينتمى إليها الفرد بل يرتبط بجماعته القرابية فقط.
- 11- شعور الشخص بالاطمئنان النفسى والتكافل الاجتماعى والضمان الاقتصادى فى تعاونه مع أفراد جماعته.

خامساً: التغيير الاجتماعى فى النظام القرابى:

لقد أدى التغيير الاجتماعى من خلال انتشار التعليم والتصنيع وتقدم وسائل المواصلات إلى تحول القرابة كمؤسسة اجتماعية مستقلة إلى كونها جماعة اجتماعية صغيرة ضمن مجتمع أكبر وتعد جزء منه، وذلك للعوامل الآتية:

- 1- نمو النسق التربوى بشكل سريع معتمداً على العلوم والمعارف الإنسانية وليس على العقيدة الأحادية أو الطائفة الدينية الواحدة أو مراحل تعليمية محددة.

- 2- انتشار نمط اختيار شريك الحياة الخارجى (أى من غير الأقارب) وتقلص نمط اختيار شريك الحياة الداخلى (أى من الأقارب).
 - 3- تحول الأسرة الممتدة الكبيرة إلى الصغيرة.
 - 4- محدودية ثروة الأسرة واعتماد أعضائها على دخل محدود دون الاعتماد على ثروة والده الأمر الذى جعل أعضائها غير مندفعين بزواجهم من أقاربهم فضلاً عن المنع القانونى الذى لا يجيز لهم بالزواج من الأقارب لأسباب صحيحة لا غير.
 - 5- تحول الحراك الاجتماعى من الاتجاه الأفقى نحو الرأسى، أى ظهور مؤسسات وتنظيمات رسمية تطلب أشخاصاً يعملون فيها حسب كفاءات وخبرات إنجازية وليس حسب الانتماء القبلى أو الروابط النسبية، الأمر الذى دفع الأفراد لاكتساب مهارات وقدرات حسب كفاءاتهم وطاقتهم وليس حسب مهن آبائهم وأسرهم.
 - 6- تشتت سكنى افراد القرابة الواحدة على أماكن جغرافية متباعدة ما يصعب من تواصلهم وتعاونهم بشكل مستمر.
 - 7- تشعب وتفرع نظام تقسيم العمل إلى اختصاصات دقيقة قائمة على التخصص الدقيق والكفاءة العالية والخبرة المعمقة.
 - 8- عملت الاختراعات التكنولوجية على تسهيل المهام المنزلية بحيث خففت من اعتماد الأسرة على أقاربها أو طلب مساعدتهم فى معظم الأحيان.
 - 9- سيادة نظام الملكية الفردية.
 - 10- الزيادة السكانية عسرت على القرابة من أن تقوم بوظائفها التى كانت بها فى مجتمعات ذات كثافة سكانية بسيطة.
 - 11- سيادة القيم المادية على المعونة.
- هذه المتغيرات عملت على تحويل القرابة من حالتها كمؤسسة اجتماعية لها تأثيراتها النافذة فى السلوك والتصرف والتفكير على أعضائها إلى جماعة اجتماعية ليس لها دوراً فعالاً فى روابطها بل حولتها إلى علاقات موقعية تخضع لظروف العمل

والتفاعل الاجتماعي، فضلاً عن ذلك فإنها لا تطلب من أعضائها السكن في منطقة جغرافية محدودة، وإن اجتماعاتهم لا تحدث إلا في مناسبات خاصة.

المراجع

- 1- محمد السيد سعيد، "معايير وعمليات التكوين الطبقي"، المجلة الاجتماعية القومية، مايو 1987م.
- 2- غريب سيد أحمد، "الطبقات الاجتماعية: النظرية والقياس"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983م.
- 3- محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984م.
- 4- محمد عاطف غيث، "علم الاجتماع"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989م.
- 5- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه: الكتاب الأول: تاريخ التفكير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الانجلو، 1981م.
- 6- عبد الرحمن بن خلدون: تاريخ العلامة ابن خلدون"، بيروت، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، 1982م.
- 7- سفتيلانا باتسييفا، "العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون"، ترجمة/ رضوان إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، 1986م.
- 8- إحسان محمد الحسن، "البناء الاجتماعى والطبقية"، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر، 1985م.
- 9- جمال مجدى حسنين، "البناء الطبقي فى مصر: 1952-1970م"، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981م.
- 10- عبد الباسط محمد المعطى، "دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة لمصر: الدراسات المحلية"، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1988م.
- 11- السيد الحسينى، "عرض وجيز لأهم اسهامات لويدوازنز فى دراسة التدرج الاجتماعى"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، نوفمبر 1966م.
- 12- السيد الحسينى، "علم الاجتماع السياسى، المفاهيم والقضايا"، القاهرة، دار المعارف، 1979م.
- 13- السيد الحسينى وآخرون، "دراسات فى التنمية الاجتماعية"، القاهرة، دار المعارف، 1979م.
- 14- السيد محمد بدوى، "علم الاجتماع والنظم الاقتصادية"، القاهرة، دار المعارف، 1980م.

- 15- بوتومور، "تمهيد في علم الاجتماع"، ترجمة/ محمد الجوهري وآخرين، القاهرة، دار المعارف، 1983م.
- 16- محمد عاطف غيث "علم الاجتماع: النظم والتغير والمشاكل"، القاهرة، دار المعارف، 1967م.
- 17- منصور حسين، كرم حبيب، "تنمية الثروة البشرية"، القاهرة، مكتبة الوعي العربي، 1973م.
- 18- محمود عودة، "أسس علم الاجتماع"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 19- مصطفى الخشاب، "علم الاجتماع مدارس: الكتاب الثاني: المدخل إلى علم الاجتماع"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1965م.
- 20- زيدان عبد الباقي، "ركائز علم الاجتماع"، القاهرة، دار المعارف، 1975م.
- 21- السيد محمد الحسيني، "معنى الحراك المهني: تقويم امبريقي"، المجلة الاجتماعية القومية، مايو 1969م.
- 22- James Littlejohn, "Social Stratification" London, George Allen & Unwin Ltd, 1972.
- 23- Rodolfo Stavenhagen, "Social classes in Agrarian societies", Transtated by Judy Adler Hellman, New Yourk, Anchor press/ Doubleday Grarden city, 1975.
- 24- J. B. chirambar, "Introductory Rural Sociology", India, wily Eastern Limited, 1973.
- 25- Carol Owen, "Social stratification", London, Routledge & Kegan paul, 1968.
- 26- Robert V. Robinson, "Research in social stratification and Mobility", London, Jai press INC., volume 6, 1987.
- 27- Lowry Nelson, "Rural Socioloyy", New Yourk, American book company, 1984.
- 28- David popenoe, "Sociology", Newjersey, prentice- Hall, INC., Englewood cliffs, 1977.

- 29- Paul B. Horton/ chester L. Hunt, "Sociology", London, 1980.
- 30- Ivor Morrish, "The sociology of Education", London, Geovge Allen and unwinlty, 1972.
- 31- Yung- Teh chow, "Social Mobility in china," New York, Atherton. Press, 1966.
- 32- Fifth Edition, "Sociology", New York, Harper & Row, Pulishers, 1973.
- 33- Geoff payne, "Mobility and chang in Modern Society", M, 1987.
- 34- S.N . Eisenstadt, "**Social pifferentiation & Stratification**", London, 1971.